



PROVISIONAL

A/40/PV.44
28 October 1985

ARABIC

الأمم المتحدة



LIBRARY

OCT 30 1985

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرقى مؤقت للجلسة الرابعة والاربعين

المعقدة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٥ الساعة ١٠٠٠

(اسبانيا)

السيد دى بىينييس

الرئيس :

(مالطا)

السيد اجبيوس (نائب الرئيس)

شم :

الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة

القى كلمة كل من :

السيد كينيث ديفيد كاوندا ، رئيس جمهورية زامبيا

السيد ماينو كوفيسيتو ، رئيس جمهورية فنلندا

السيد احمد عبد الرحمن ، رئيس جمهورية الكاميرون الاسلامية

الديمقراطية

السيد جيرالد جويتنغ ، نائب رئيس مجلس الدولة في الجمهورية

الديمقراطية الالمانية

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات
الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطيع النصوص النهائية ضمن سلسلة
الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصححات فينبغي إلا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها
موقعة من أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية
بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section ، room DC2-0750 ، 2 United Nations Plaza
الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

(١)

السيد فريد سينوفاتز ، المستشار الاتحادي لجمهورية التنسا
السيد ديزيريه بوترسي ، رئيس حكومة جمهورية سورينام
السيد ر. بريصاداما ، رئيس وزراء جمهورية سري لانكا الاشتراكية
الديمقراطية
السيد صفين ستراي ، وزير الخارجية والمبعوث الخاص لحكومة مملكة النرويج
السيد شاه محمد دوست ، وزير الخارجية والمبعوث الخاص لرئيس مجلس الثورة
لجمهورية أفغانستان الديمقراطية

A/40/PV.44
1 (a)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

البند ٢٩ من جدول الاعمال (تابع)

الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة

الرئيس (ترجمة فنوية عن الإسبانية) : تستمع الجمعية هذا الصباح
أولا إلى بيان الدكتور كينيث ديفيد كاوندا ، رئيس جمهورية زامبيا .
امتعجب السيد كينيث ديفيد كاوندا ، رئيس جمهورية زامبيا إلى المنصة .

الرئيس كاوندا (ترجمة فنوية عن الانكليزية) : أود أولا أن أتوجه
اليكم بالتهنئة بمناسبة انتخابكم رئيساً لهذه الدورة التاريخية الدورة الأربعين
للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وأتمنى أن تكفل رئاستكم لهذه الجمعية ما يبشر
بالأمل الذي تحتاجه البشرية من أجل مستقبل أفضل .
واسمحوا لي أن أتوجه بالتهنئة أيضاً إلى ملوككم ومواطني السفير بول لوماسكا ،
التي كانت فترة رئاسته مجرد إسهام متواضع قدمته زامبيا إلى الأمم المتحدة ، نأمل
أن يكون المجتمع الدولي قد اعتبره جديراً بالاهتمام .
كما أود أيضاً أنأشيد بالسيد خافيير بيريز دي كويبيار الأمين العام لمنظمتنا
لجهوده الدؤوبة والتزامه الثابت بالسعى إلى حلول شاملة للعديد من المشاكل التي
نواجهها في عالمنا الواحد .
وضع مؤسسو الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ مجموعة محددة من المبادئ والاهداف
للمنظمة .

وإذا ما نظرنا إلى الماضي وجدنا أن العالم تغير تغيراً كبيراً خلال السنوات
الأربعين الماضية . فقد انهارت الإمبراطوريات وتوجه المجتمع الدولي توسعاً هائلاً
نتيجة لظهور أمة جديدة مستقلة . وفي هذا الصدد ، قاتلت الأمم المتحدة ، بكل تأكيد ،
بعدور حاسم في نضال تصفية الاستعمار . وتحققت أوجه تقدم ملموسة في مجال العلم

والتقنولوجيا أدت إلى تحسين مستوى العديد من الشعوب تحسناً كبيراً . وهذا أيضاً ، كما هي الحال في مجالات أخرى من الجهد البشري ، حققت منظومة الأمم المتحدة قدرة كبيرة من الانجازات ملؤها تحسين الظروف المعيشية للبشرية . بيد أننا ، بالرغم من كل ذلك ، لا نزال - بشكل قد يكون محتوماً - نواجه العديد من المشاكل القديمة والجديدة التي لم تجد لها حل ، وقد خاب أملنا بعض الشيء لكون العديد من مقاصد الأمم المتحدة واهدافها العظيمة قد ظل بلا تحقق .

فالصهيوني " لانقاد الاجيال المقبلة من ويلات الحرب " أحبط يقدر كبير ونتيجة لظهور دولتين عظيمتين تنتهجان نظامين متناقضين ، نجد أنفسنا مواجهين الآن بسباق تسلح خطير في المجالين التقليدي والنووي على حد سواء . فلما افلت تكديس السلاح من كل تحكم . ومن المؤسف للغاية حقاً أننا ، بعد أربعين عاماً من وجود الأمم المتحدة ، لا نزال نشوء بمشكلة عالم قد تدرج بالسلاح بصورة جاوزت كل حدود المعمول ، باتت الأسلحة النووية فيه تهدد بقاء البشرية ذاته . بل وإن معظم موارد ذلك العالم ، مالية وبشرية ، قد وجهت إلى البحث العلمي والتطوير التكنولوجي المكرس للأغراض العسكرية . فكيف لنا أن نتجنب اذن الاتهام القائل بأننا تستعد طيلة الوقت للحرب ؟ كيف حقاً ؟ إننا ندعو كل من يوجهون العلماء وغيرهم من يشتراكون الآن في الاعداد لابادة البشرية وتدمير العالم أن يغيروا من اتجahهم ومن ثم يبذلوا جهودهم ويوجهوا ابداعهم إلى العمل على بقاء البشرية والبحث عن أفضل الطرق لشن الحروب على التخلف ، ومظاهر الظلم العديدة المهيأة لكرامة مئات الملايين من البشر .

ومن الواضح أن امكانيات وقد سباق التسلح وعken مساره ، خامة سباق التسلح النووي ، لن تصبح واقعاً عملياً دون تحسن مناخ العلاقات بين الشرق والغرب . ولن تصبححقيقة ملموسة دون تخفيف حدة التوتر والخطر المرتبط بالترسانات النووية في العالم . وفي هذا الصدد ، نرحب بالاتصالات الجديدة بين الدولتين العظميين الرئيسيتين واستئناف المحادثات الوشكية بينهما . وأود ، بكل تواضع ، أن أذكرهما بأن المجتمع الدولي يهتم بالجوهر أكثر مما يهتم بالتصريحات الخطابية وتمسخ المواقف .

من الصحيح أن حربا عالمية ثالثة لم تنشب خلال السنوات الأربعين التي انقضت منذ إنشاء الأمم المتحدة . بيد أن هناك ، في الكثير من أجزاء العالم ، توترات خطيرة وصراعات مسلحة تؤدي إلى خسائر تجل عن الوصف في الأرواح والممتلكات والديار والأعاقات المؤسفة لجهود التنمية . الواقع ، انه كان هناك نحو ١٤٠ صراعا مسلحا اقليميا نشب في أجزاء عديدة من العالم منذ عام ١٩٤٥ . وتتوارد تلك الصراعات بجرائم انه بالرغم من كل الجهد الذي بذلتها البشرية ، فشلت البشرية والأمم المتحدة ، في تحقيق هدف استباب السلم والأمن العالميين على أساس القاعدة الراسخة والصلبة للمحبة والصدق والعدالة الاجتماعية واللعب النظيف بين الجميع .

وكل النزاعات الإقليمية التي اشتراك فيها حدثت أو تحدث الان في العالم الثالث . وظروف هذه النزاعات تنطوي مدى واسعا : الاحتلال غير المشروع المستمر للأراضيشعب آخر ، والتدخل الاجنبي ، وحكم الأقلية او الحكم الاجنبي ، واهدار حقوق الإنسان الأساسية ، ونظام الفصل العنصري الشيرير المحموم . ومعظم هذه النزاعات ما كانت لتتصاعد إلى مستواها الحالي لولا الأسلحة التي تقدمها البلدان المضاعبة . فامدادات الأسلحة هذه تعد في حقيقة الأمر المصدر الأكبر لتكديس الأسلحة في العالم الثالث وهي التي تسم اسهاما كبيرا في انعدام الامن هناك . ان استمرار النزاعات الإقليمية وتكميس الأسلحة الموانئ لها يشكلان مصدر قلق خطير لزامبيا .

ولقد عرض العديد من النزاعات الإقليمية الحالية مرارا وتكرارا على الأمم المتحدة . ومع ذلك جوبهت مقررات وقرارات هذه المنظمة الداعية إلى حل تلك المشاكل بالتفتت والمماطلة والعجزة والتجاهل الكامل من واحد أو آخر من طرفي النزاع أو من كليهما ، سعيا إلى تحقيق المصالح الوطنية الضيقة ، وهكذا تظل تلك القرارات دون تنفيذ . ومن المؤسف ، بالمثل ، ان بعض الدول الكبرى ، في سعيها إلى تفليص مصالحها العقائدية والاستراتيجية والاقتصادية ، احبطت في بعض الاحيان أيضا تنفيذ تلك المقررات والقرارات . اتنا نهيب باطراف النزاعات وبمن يتدخلون في تلك النزاعات ان يراجعوا مواقفهم ويبذلوا جهودا متسمة بالتممير للجوء إلى الحلول التي توفرها الأمم المتحدة بغية انهاء معاناة شعوب المناطق المعنية في وقت مبكر .

وبما إنني انتهي إلى منطقة الجنوب الإفريقي ، أود أن أتناول هنا الحالة السائدة في تلك المنطقة . فنحن لا نزال نواجه ثلاثة مشاكل رئيسية : مشكلة الفصل العنصري وحكم الأقلية في جنوب إفريقيا ، ومشكلة الاحتلال جنوب إفريقيا غير القانوني المستمر لزامبيا ، ومشكلة أعمال جنوب إفريقيا العدوانية المباشرة ضد البلدان الأفريقية المستقلة ومحاولات زعزعة استقرارها . وكما هو واضح تتبع مشاكلنا في الجنوب الإفريقي من جنوب إفريقيا . ان قلبها وروحها هو الفصل العنصري . وهذا النظام الشرير ، الذي اعتمد نظام الأقلية البيضاء في جنوب إفريقيا ويمارسه ويحميه ، هو المسؤول عن التوتر في تلك المنطقة .

واد نجتمع هنا ، تتواصل ثورة كبرى لا يمكن عكس اتجاهها ضد نظام الفصل العنصري وحكم الأقلية البيضاء في جنوب إفريقيا : فالأغلبية السوداء المقهورة والسكان غير البيض الآخرين في ذلك البلد يقولون بالاقوال والافعال : كفى ! ان عامة الناس من الرجال والنساء والاطفال يتظاهرون في الشارع ويطالعون بحرثتهم وبتفكيرهم الفصل العنصري والقضاء عليه فورا . انهم يشعرون بالغضب دون خوف . ويواجهون بمقدورهم الشرطة المسلحة لنظام بريتوريا وعملاء النظام العسكريين . والنظام ، من ناحيته ، قد ضاعف أعمال القمع والقهر والوحشية وممارساته اللاإنسانية وتعنته ، ولجا إلى التدابير الناشئة عن الذعر . فالانفجار المروع الذي سيجتاحنا جميعا ليس المنطقة قد بات وشيك الوقوع .

وهناك حكومات في الغرب تعتقد ان السيد بوتا يجري اصلاحات حاسمة . الا ان نضال التحرر في جنوب إفريقيا لا يستهدف اصلاح الفصل العنصري ، بل يسعى إلى القضاء التام على الفصل العنصري بغية تحقيق حكم الأغلبية ليتمكن الجميع سكان جنوب إفريقيا ان يسخروا كل طاقاتهم لصالح تقدم بلدتهم .

هذه هي المسائل الأساسية التي يتعين على السيد بوتا ان يعالجها . والحالة تتطلب اتخاذ خطوات جريئة الان بغية نزع فتيل التفجير من الحالة المتفجرة في الجنوب الإفريقي . وبالتالي ، توجه نداء الى السيد بوتا بأن يقوم بما يلي : اولاً ، ان يعلن دون لبس ان الفصل العنصري قضية ميتة وانه مستعد للقاء الزعماء الحقيقيين للشعب المقهور لمناقشة مستقبل جنوب إفريقيا ؛ ثانياً ، ان يعلن انتهاء حالة الطوارئ ؛ ثالثاً ، ان يرفع الحظر المفروض على المؤتمر الوطني الإفريقي لجنوب إفريقيا والاحزاب السياسية الأخرى ؛ رابعاً ، ان يفرج عن نلسون مانديلا والسياسيين الآخرين .

ومن الضروري ، بالمثل ، زيادة الضغوط الدولية على جنوب إفريقيا ، وافعل وسيلة سلمية لذلك فرض الجزاءات الاقتصادية الالزامية . لكننا نشعر ببالغ القلق ازاء موقف بعض حكومات الغرب تجاه هذه المسألة . فمن جهة ، تعارض تلك الحكومات الكفاح المسلح والتغيير عن طريق العنف في جنوب إفريقيا وسامبانيا . ومن جهة أخرى ، تعتبر

٥/يو/٢٠١٣

١٠-٨

(الرئيس كاوندا)

على فرض الجزاءات كوسيلة ملمية لتحقيق التغيير ، متعللة بالحججة القائلة ان
الجزاءات متضرر بالسكان السود في جنوب افريقيا وناميبيا والدول المجاورة . وهذا
موقف لا يملئه بالتأكيد حب الخير . فالمحالع الذاتية هي الدافع الحقيقي اليه .

A/40/PV.44
8-10

لكن الشعوب المقهورة في جنوب افريقيا ودول خط المواجهة ترتفع ان يستغلها المعارضون لفرض العقوبات الاقتصادية . فالاضرار التي ستنتجم عن فرض العقوبات اقل بكثير من الاضرار التي ستترتب على الانفجار الوشيك ما لم توقع العقوبات على جنوب افريقيا . ائنا نؤيد فرض العقوبات ونوجه نداء الى الحكومات التي تمارض هذه التدابير حالياً ان تغير رأيها .

واد نجتمع هنا اليوم . لا يبدو ان هناك احتمالاً مباشراً لتحقيق استقلال ناميبيا . لذا فانه من الاممية يمكن ان يعيد المجتمع الدولي احياء الزخم السلازم لجسم هذه المشكلة بالضبط المستمر على من يضعون عقبات في طريق تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، لازالة هذه العقبات . ان الطريق المسدود الذي وملت اليه الامم السور حالياً في ناميبيا امر لا يحتمل ، ولا ينبغي ان يسمح باستمراره .

ان سياسة زعزعة الاستقرار التي تنتهجها جنوب افريقيا تهدد بشكل خطير ملم البلدان الافريقية المجاورة لذلك البلد وامنه استقلالها . ونحن في منطقتنا بحاجة ملحة الى مناخ يسوده السلم والاستقرار . بما يتتيح لنا استقلال الموارد الطبيعية الهائلة الموجودة بالمنطقة استقلالاً افضل ، لا لصالح شعوب المنطقة فحسب ، بل ولصالح البشرية جماء . وبالتالي ، نوجه نداء الى المجتمع الدولي ليساعدنا على ان ندافع عن بلداننا كما ينبغي وترجم جنوب افريقيا على وقد اعمالها العدوانية ضد جيرانها .

وفي المجال الاقتصادي العالمي ، ليس هناك شك في خطورة الحالة السائدة والمحن التي جلبتها على اغلبية البلدان . وبالرغم من الانجازات الكبيرة التي حققتها الامم المتحدة خلال السنوات الأربعين الماضية ، لا يزال الفقر ونتائجـه المتمثلة في الجوع والجهل والمرض والجريمة والفساد ، وقبل كل شيء ، استغلال الانسان لأخيه الانسان ، اشباحاً تخيم على معظم عالمنا اليوم . وما زالت الهوة الفاقرة بين الامم الغنية والامم الفقيرة تزداد اتساعاً عاماً بعد عام ، وقد أحبطت الامم قيسـتـ تحقيق تلك الهوة نتيجة لعزوف الامم الغنية عن التعاون على اقامة نظام اقتصادي دولـي أكثر انصافـاً . وهكذا فـانـ الـاغـلـيـةـ السـاحـقـةـ منـ الـبـلـدـانـ النـامـيـةـ تـخـلـ خـلـ سـيـقـانـهاـ

(الرئيس كاوندا)

اليوم تحت عباءة المديونية . ولهذا السبب ، تؤيد النساء الرامي إلى عقد مؤتمر دولي لمعالجة مشكلة المديونية . كما أن هناك حاجة ملحة أيضاً إلى إعادة هيكلة العلاقات المالية والاقتصادية بين البلدان النامية والعالم المتقدم . وتهيئة الظروف التي من شأنها أن تتعشّل التنمية في البلدان الفقيرة بدلًا من خنقها .

هناك ، بالفعل ، تحديات عديدة على المعيدين الإقليمي وال العالمي تواجهها اليوم في عالمها . وفي ظل هذه الظروف ، من ذا الذي يمكن أن يتشكّل جدياً في الجدوى المستمرة لمتحفّل دولي بارز كال الأمم المتحدة . أو يتساءل عن مدى الحاجة إليه ؟ ومع ذلك ، يتعيّن علينا أن نسلّم بأن هناك أوجه قصور في منظمتنا وأن علينا معالجتها .

هناك ميل متزايد إلى استخدام الهيئة العالمية كجهاز لتعزيز المصالح الوطنية على حساب مصالح بقية الإنسانية . لقد حولنا هذه المنظمة إلى دار للقمار لا تقدم فيها التنازلات إلا وفاء بما علينا لطرف أدى لها خدمة أو مقاومة على تنازلات مماثلة تكون قد قدمت بشأن مسائل بعيدتها تهم بلداننا . وفي الوقت الذي نعلن فيه اعترافنا بتكافل العالم وبالحاجة إلى جهود مشتركة من أجل حسم مشاكلنا العالمية ، تبرهن أفعالنا على أننا ، في أعمقنا ، لا نزال نؤمن أن بوسعنا أن نستفني عن الآخرين ، وأن مشاكلهم لا تعنينا في شيء . كما أن بعض الدول الأعضاء يمارسون ضرباً من التهبيج دعوة للثنائية ويحرّر شأن الأمم المتحدة لأنها تجسد التعددية .

ومن الواجب علينا أن نضع حداً لهذه الترازعات ، وأن نستعرض بـل ونعيد تجديد إيماننا بال الأمم المتحدة . لكن إعادة التأكيد على ثقتنا وايماننا بالهيئة العالمية لا يعني القبول بأوجه ضعفها . فدعونا نسعي أذن إلى تعزيز المنظمة بـلـ من تطويرها . وفي قبولنا لهذه المسؤولية . دعونا جميعاً نعيد التزامنا بالمنظمة ونتعهد باحترام ميثاقها ونستلهّمـه في تصرفنا تجاه الآخرين .

وختاماً ، أود أن أؤكد من جديد إيمان زامبيا المستمر بال الأمم المتحدة وتأييدها الدائم لها .

اصطبغ السيد كينيث ديفيد كاوندا، رئيس جمهورية زامبيا ، في المنصة .

الرئيسي (ترجمة شلوية عن الاسانية) : تستمع الجمعية الان الى بيان
رئيس جمهورية فنلندا ، فخامة السيد ماونو كويفيستو .
اصطب السيد ماونو كويفيستو ، رئيس جمهورية فنلندا ، الى المنصة .

الرئيس كويفيستو (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان أول التزام أعلنه في هذه المناسبة هو الالتزام بالميادق . أود أن أؤكد من جديد التزام فنلندا بمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة ومبادئها . عندما قبلت فنلندا في عضوية هذه المنظمة قبل ٢٠ عاما ، أعلن ممثلنا ما يلي :

" ان فنلندا ، التزاما منها بأفكارها وتطلعاتها ، ترغب رغبة صادقة في أن تشارك اشتراكا كاملا في هذا العمل البناء من أجل خير البشرية " .

(A/PV.576 الفقرة ٦٤)

ومازالت هذه سياستنا .

ان هناك الكثير من الأسئلة التي تفرق نفسها علينا في هذا الاحتفال التاريخي . هل نعيش اليوم في عالم بات أفضل مما كان منذ ٤٠ عاما ؟ هل أصبح العنف والحروب أقل الآن مما كانت ؟ هل قلت المماثلة البشرية في العالم ؟ هل تشعر الأمم بمزيد من الأمان والثقة في مستقبلها ؟ ليست هناك أوجبة سهلة ، لكن هذه الأسئلة تستحق أن تطرح . وأخش أن بعض الإجابات لن تتضمن ما يمكن اعتباره تحقق لتطلعات رجال الدولة الذين أنشأوا المنظمة العالمية الجديدة عام ١٩٤٥ .

ومن الناحية الأخرى ، نجحت أمم العالم في مهمة أساسية بعيتها . فقد استطاعت البشرية أن تتجنب وقوع الكارثة القصوى المتمثلة في تشوب حرب عالمية شاملة . ولوسو لم يصبح ذلك ممكنا لذهب جميع جهود منظمتنا واجهزاتها أدراج الرياح .

ما من شك في أن الكثير من البيانات التي ستلقى خلال الاحتفال بذكرى إنشاء المنظمة سيبرز الإنجازات الإيجابية . أما ما أود أن أؤكد عليه أولا فسلطة المنظمة .

ان الجمعية العامة ما برحت تحتل مركز الصدارة في حمل موت الدول الأعضاء السامع العالم . وربما كان ذلك الصوت قد خرج ضعيفا في كثير من الأحيان ، لكنه وجده ما يشد أزره في الهدف المشترك الذي يعبر عنه الميثاق . ومن خلال مشائرتها فيما يتعلق بمسائل كتقدير المimir الوطني والكفاح ضد الظلم العنصري ، اقتربت السلطة المعنوية للجمعية العامة أسوار المقاومة .

كما أن المنظمة ذات سلطة أيضاً ببعض آخر . فهي تمثل جهداً لاستثباب النظم والحفاظ على الأمن في عالم فيه أقوياء وضعفاء . والطابع الفريد للأمم المتحدة لا يظهر بوضوح بمثل ما يتضح في دورها كحارس على حقوق الصغار والضعفاء ، أي : أغلبية البشر . وستبدل فنلندا كل ما في وسعتها لتمكين المنظمة من أداء مهمتها هذه .

والأمم المتحدة ذات سلطة تتمتع بالاحترام بسبب عالميتها . فهي تكفل أن يكون أعضاء هذه المنظمة على وعي بحالة العالم . وهناك الكثير من المسائل على جدول أعمال البشرية ما كان بالوضع أن يفهم تمام الفهم لولا أنه طرح أولاً على جدول أعمال الأمم المتحدة . ومع ذلك ، مازالت هناك حاجة إلى مزيد من الوعي . ويتبين أن يؤدي ذلك الوعي إلى الفهم وفي خاتمة المطاف إلى العمل .

اننا نعلم ، على سبيل المثال ، أن هناك حوالي ٥٠٠٠ سلاح نووي في العالم . وان تلك الأسلحة تسيطر عليها خمس دول . وقد قامت الأمم المتحدة بإجراء دراسات عديدة واتخذت قرارات كثيرة بشأن المسائل المختلفة المرتبطة بوجود تلك الأسلحة . ونعلم أن عدداً أقل بكثير من تلك الأسلحة يكفي لتعديل الجزء الأكبر من العالم المتضرر . ونعلم كذلك أن هناك أسلحة جديدة أكثر دقة لا تزال تجرب وتنشر .

وقد وجهت دعوات كثيرة في الأمم المتحدة إلى الدول النووية لوقف هذا الجنون النووي ؛ فدعى إلى الا تجرب وتنتج ، بل تجمد وتتخفي . ويعتقد أغلبية الأعضاء أنه يمكن التوصل إلى الاستقرار عند مستويات أقل من الأسلحة متى كانت هناك ارادة مشتركة للاتفاق . ونحن ، في فنلندا ، نعتقد أن ارادة الاتفاق هذه يمكن أن توجد ، حتى وإن كان ذلك بشق الأنفس ، مثل توافر الوعي لدى الجميع .

فأي قدر هو الذي يكفي ؟ فيما يتعلق بفنلندا ، تدرك تمام الادراك أن التهديد الذي يشكله ولو سلاح نووي واحد يعتبر أكثر مما يجب . وأن كان الاستقرار بين الدول النووية والحد من عدد الأسلحة النووية أمرين مرغوبين للغاية ، فإن الدول الصديرة تستحق ما هو أكثر . فهي تتوقع من الدول النووية ضمانات أمنية ملزمة ومدونات سلوك متفق عليها . وفي عالم تحفبه المخاطر ، تحتاج تلك الدول إلى مناطق خالية من

الأسلحة النووية ، علاوة على تدابير أخرى لبناء الثقة . وكلما طال الامد الذي يتطلبه وضع معاهدات جديدة تنظم أسلحة الدمار الشامل وتخفضها ، ازدادت الحاجة إلى مهارات بعدم استخدام هذه الأسلحة اطلاقا .

ومدونة السلوك الأساسية ماثلة في ميثاق الأمم المتحدة . ولو كان الميثاق يحترم احتراما تاما . لانتفت الحاجة إلى مدونة سلوك أخرى . والحقيقة ، أن مشاكل العالم والشعوب التي تواجه المنظمة العالمية لا يمكن أن تعزى إلى التناقض في الميثاق . فهي بالآخر ناجمة عن عدم قدرتنا . نحن الاعضاء . على الاتفاق على تنفيذ أحكامه . ولذلك ، ينبغي لنا أن نبذل كل ما في وسعنا لايجاد الارادة السياسية المشتركة للخلاص للميثاق روحًا ونطرا .

لقد ساعدت الأمم المتحدة جميع الشعوب على أن تدرك أنه ليس هناك أمن قومي بغير أمن عالمي . ويجب أن ينهب إدراك ذلك الترابط المتبدال إلى ما وراء الأسلحة النووية والتهديدات العسكرية ، لأن الأمن يعني أكثر من الحيلولة دون نشوب الحرب أو انتفاء الخسارة من العدوان . فالامن ضروري في الحياة اليومية . وفي ضمان الحاجات الأساسية والحقوق الأساسية لجميع البشر . وهذا يتطلب جهدا مستمرا ومتناهيا لتحقيق العدالة العالمية . لقد قال سلفي من فوق هذا المثير قبل ١٥ عاما :

" إن قوة أي أمة من الأمم لم تعد تعتمد على كسب الأرضي ، ولم يعد

من الممكن أن يكفل الأمن عن طريق حفر الخنادق على طول الحدود ، ولم يعد من الممكن أن يتحقق الرخاء بمعزل عن الآخرين أو على حسابهم " .

(A/PV.1881 ، الفقرة ٨).

لقد استمد ذلك من تجارب فنلندا التي استطاعت أن تنهض من رماد الحرب وأن تضع ، على أساس من علاقات حسن الجوار والمداقة مع جميع الدول ، سياستها من أجل البقاء الوطني : سياسة الحياد . وقد كان ظهور هذه السياسة وتشكلها في بلدنا بمثابة الوعي المتزايد بالقضايا العالمية .

انها جميعاً ملتزمون بتعزيز الرقي الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب . ويجب علينا ، يومضنا اعضاء في المجتمع الدولي ، ان نعمل معاً او نواجه معاناة بشريّة ومرارة وحرمانا في جميع أنحاء العالم يعجز اللسان عن وصفها . فالبيانات الكبيرة لا تزال موجودة بين الامم فيما يتعلق بأوضاعها الاقتصادية ورفاهيتها . ويعود الوعي بهذه البيانات الى شواغل بشأن بعض الاتجاهات الأساسية في الاقتصاد العالمي .

فمن المعترف به على نطاق واسع أن التقدم الاجتماعي ليس نتيجة من نتائج التنمية الاقتصادية والسياسية المستمرة فحسب ، بل واحد الشروط المسبقة لها . الا ان عمدة نظام التعاون الاقتصادي ما زالت تتعرض للتباكي بسبب الممارسات التجارية الجمائية وبسبب المشكلات المخيفة الناجمة عن الديون الدولية والتمويل الانهائى . انها نواجه تحدياً يتمثل في التفسخ والافتقار المتزايد للطمأنينة في الاقتصاد العالمي .

ان ما نحتاجه مجتمع عالمي متعاون فيه مقومات البقاء ، يستطيع ان يفسر بحاجات البلدان النامية ، ولا سيما البلدان الأقل نمواً . وينبغي ان يكون ذلك المجتمع قائماً على سياسات داخلية سليمة ، تعزز بشكل مشترك بعضها بعضها في إطار دولي متقارب . كما ينبغي ان يساعدنا ذلك الإطار على معالجة المسائل الملحة ، كمسائل نقل الموارد المطلوبة ، وتوسيع التجارة الدولية وزيادة تحررها ، والتطوير الملائم للنظام النقدي . وسيعني النجاح في هذه المهام أيضاً القاء مطالب جديدة على عوائق الوكالات الانهائية المتعددة الأطراف . ولذا ستواصل فنلندا الانطلاق بتصنيعها للكفالات نحو موارد تلك الوكالات .

ان الامم المتحدة ، بعضويتها التي تكاد تكون عالمية ، تهيء محفلا لاستعراض المسائل والاتجاهات الاقتصادية العالمية . فلشنعدم كلام من الجهد المعياري لهذه المنظمة وانشطتها العملية من اجل التنمية . وهذا هو الطريق لتعزيز الاداء الفعال لاقتصاد عالمي مفتوح ومتكافل .

هناك العديد من المهام التي تنتظرنا . ولنست هناك مهام اكثر عدالة من تلك المتعلقة بخنق سباق التسلح وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم . وينبغي ان تشجع الذكرى الأربعون لتأسيس الامم المتحدة جميع الشعوب على ان تركز الاهتمام اكثر من اي وقت مضى على هذه الشواغل المشتركة .

سوف تبدل فنلندا ، من جانبها ، كل ما في وسعها ، بالتعاون الوثيق مع الدول الأخرى الاعضاء ، لدعم احتياجات الامم المتحدة .

ان الامم المتحدة بمدد اعلان السنة الدولية للسلم . وإنني اتمنى لها كل نجاح . وينبغي ان تكون كل السنوات سנות سلم . وفي هذا المدد ، لايزال ميثاق الامم المتحدة - بعد أربعين سنة من وجوده - افضل ما يعبر عن تطلعات البشرية .
اصطبخ السيد لمونو كويفيستو ، رئيس جمهورية فنلندا من المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الامانية) : سوف تستمع الجمعية الان الى خطاب يلقىءه خاتمة السيد احمد عبدالله عبدالرحمن ، رئيس جمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية .

اصطبخ السيد احمد عبدالله عبدالرحمن ، رئيس جمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية الى المنصة .

الرئيس عبدالله (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : انه لشرف بالبالغ بالنسبة الي ان اتكلم من فوق هذه المنصة في هذه المناسبة غير العادية التي نحتفل فيها رسميا بالذكرى الأربعين لتأسيس الامم المتحدة .

باسم بلادي وباسم شعب جزر القمر ، اود ان اهديكم بحرارة ، السيد الرئيس ، بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة الحالية للجمعية العامة . ونحن على اقتناع بان

خبرتكم التي اكتسبتموها خلال عملكم الطويل دبلوماسيا في خدمة بلدكم وداخل منظمتنا ، ستكون مصدر قوة كبير يضمن النجاح لأعمالنا .

وأود أيضا ان اعرب عن تقديرنا العميق لخافير بيريز دي كوييار الامين العام ، وعرفانا بالجميل له ، لجهوده التي لا تكل لصالح السلم العالمي . وإلى حكومة وشعب المكسيك ، اللذين أصابتهم مأساة الزلازل ، أقدم تعازينا الخالمة ، مع تجديد اعرابنا عن تعاطفنا الشديد .

في هذه اللحظة التاريخية ، التي تتيح لنا فرصة اجراء تقييم موضوعي لخبرتنا الجماعية في اطار الامم المتحدة ، حتى يمكننا إيجاد الطرق الكفيلة بتعزيز دورها وزيادة فعاليتها ، تشعر بلادي ، جمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية ، بالغخر إذ تتقدم بمساهمتها المتواضعة في هذا العمل المشترك لإبداء الرأى والبحث عن الذات على أعلى مستوى في منظمتنا .

وعندما انشئت الامم المتحدة منذ اربعين عاما ، كانت بلدان وشعوب عديدة لم تنس الفشل الذي لحق بعصبة الامم ولم تنس أن انشاء العصبة لم يحل دون نشوب الحرب العالمية الثانية - تشك في امكانية نجاح منظمة عالمية جديدة في عالم يتميز بالصراع بين الايديولوجيات والقتل . إلا ان امم وشعوب العالم بدأ تتعترف تدريجيا بالدور الذي لا يمكن الاستغناء عنه والذي ينبغي ان تؤديه هذه المنظمة ، في مواجهة العديد من الاخطر التي تنتظر البشرية ، بما في ذلك الخطر القائم المخيف المتمثل في نشوب حرب عالمية ثالثة تقضي على الجنس البشري .

ومن ثم ، شهدت الامم المتحدة مفهوم اعضائها تتزايد عاما بعد عام باستقلال بلدان حررت أنفسها من قبضة الاستعمار . وفي هذا الصدد من الجدير بالذكر ان ثلاث دول افريقية فقط وقفت على الميثاق منذ اربعين سنة . واليوم بامكاننا ان نقيم مدى الاسهام الذي اسهمت به منظمتنا في إنهاء استعمار القارات ، وبخاصة القارة الافريقية ، واسهامها الحاسم ذاك هو ، دون شك ، أحد ألمع نجاحاتها .

وتقتضي الحقيقة ان نذكر ان بعض الاقاليم لاتزال مدرجة على جدول اعمال انهاء الاستعمار بمنظمتنا ، بينما لاتزال اقاليم اخرى تحتلها دول اجنبية بطريقة غير مشروعة ، الأمر الذي يديم حكم القوة والأمر الواقع .

ان الحالة المتفرجة السائدة في الجنوب الافريقي التي يترتب عليها يومياً كثير من الدمار وسفك الدماء ، تشير قلقنا البالغ . وببلادى تدين ادانة كاملة نظام الفعل العنصري الذى تمارسه حكومة جنوب افريقيا وأعمال العداون المتكررة وأعمال زعزعة الاستقرار التي ترتكبها ضد دول المجاورة بالانتهاك الشام للقانون الدولى ومبادئه ميشاقنا المقدمة .

ونرى ان علينا ان نعطي منظمتنا كل السلطات الازمة لحل المشكلة ، لا على سبيل العنف بل على اساس المبادئ التي نقدسها - وهي الحوار والنهج المنمق - بغية تجنب سفك الدماء الذى يؤدى الى الكراهية والبغض لذين لن يسمحوا بتعزيز التعايش في المنطقة .

وفي رأينا ، انه يمكن تحقيق كثير من الفائدة من دعوة حكام بريتوريا وزعماء حركات التحرر الوطنى في الجنوب الافريقي للحضور الى محفل دولي بغية تشجيعهم على بدء الحوار . فنحن نرى ان البحث عن حل لهذه المشكلة المؤلمة ينبغي ان يكون في اطار حوار بناء تحت رعاية منظمتنا ، تشارك فيه جميع الاطراف المعنية .

وفي رأينا ان مسألة ناميبيا لا تزال تمثل حتى اليوم اكبر تحدياً لمنظموتنا وللضمير البشري ، كما انها تشكل تهديداً خطيراً للسلم والامن الدوليين . فاستمرار الاحتلال ناميبيا يحرم شعب هذا البلد من حقه المطلق في تقرير المصير والحرية . ومن شأن تسوية هذه المشكلة عن طريق التفاوض السماح لشعوب هذه المنطقة بالعيش في حرية ، وإعطاء دفعة جديدة للتخفيف حدة التوتر ودعم استقرار العلاقات الدولية فيها .

ان بلادى ، جمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية ، تؤكد مجدداً مساندتها للنضال الذى يخوضه شعب ناميبيا لاسترداد استقلاله وكرامته . ونحن لازلنا ملتزمين ببيان تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) هو وحده الكفيل بتحقيق تسوية سلمية لهذه المشكلة .

وفي الشرق الاوسط ، يخلق تعدد الكيان الصهيوني وحالة الحرب الدائمة التي يغذيها ، مناخاً من التوتر المتغير يهدد في كل لحظة بإشعال النار في المنطقة بأسرها ويمكن ان يتحول في المدى الطويل الى صراع شامل .

ان دولة اسرائيل ، التي توجهها مخططاتها في التوسيع وضم الاراضي ، لا تتردد في اللجوء الى جميع اشكال القمع ضد السكان العرب الفلسطينيين في الاراضي المحتلة ، وتشن في الوقت نفسه هجمات متكررة على البلدان المجاورة . وهكذا أرسلت اسرائيل منذ عدة اسابيع طائراتها لقمد مخيم فلسطيني على مقربة من العاصمة التونسية ، مما اسفر عن سقوط عشرات من الضحايا الابرياء .

وحكومة وشعب جزر القمر يدينان بصورة قاطعة هذا العمل الاجرامي الوحشي الذي يتعارض مع الضمير والأخلاق والانسانية .

وأود ان اغتنم هذه الفرصة لتجديد تأييدنا الشات للاذقاء التونسيين والفلسطينيين مؤكدين لهم تضامننا الاخوى معهم .

وكما أكدنا مراراً ، لن يكون هناك سلم حقيقي في الشرق الاوسط طالما لم ينسحب الاسرائيليون من الاراضي العربية المحتلة بما فيها مدينة القدس الشريف وما لم تكفل حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتمرد وتمارس بصورة فعلية .

ولا يسعني إلا أن أتحدث عن العرب بين الأخوة التي تمزق دولتين شقيقتين هما إيران وال العراق . إن المساعي الكثيرة التي قامت بها هيئات دولية أو بلدان صديقة على السواء لم تنجح حتى الان في إنهاء ذلك المصراع . ونحن نكرر نداءنا إلى الدولتين المتحاربتين أن تتفانيا أخيراً إلى مستوى العقل وتكفوا عن الاعمال القتالية وفقاً للمبادئ المقدسة التي يعلمنا إياها القرآن الكريم .

أما فيما يتعلق بالصحراء الغربية ، فإننا نؤكد مجدداً تمسكنا بالقرارات التي اتخذت في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية الشامن عشر والتاسع عشر ، ولأنزال على اقتناعنا بأن حل هذه المشكلة يم بضرورة بتنظيم استفتاء لتقدير المصير للشعب المعني .

وكما أهربنا آنفاً ، من المؤكد أن النتيجة التي حققتها منظمتنا في مجال تصفية الاستعمار تظل إيجابية إلى حد كبير . غير أنها نأس لمصير بعض البلدان التي لا تزال تعاني من عواقب تصفية الاستعمار .

وأود في هذا الصدد ، أن أشير بصورة خاصة ، إلى الوضع الناشر عن التمفيضة غير الكاملة للاستعمار في أرخبيل جزر القمر ، والتي تسببت في مشكلة أليمة معروفة على منظمتنا منذ عشر سنوات ، وهي مشكلة جزيرة مايوت القمرية .

وبالفعل ، لا تزال هذه الجزيرة التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الوطنية لجمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية ، كما أكد القرار ٨٥/٣٣ الذي اتخذته جمعيتنا العامة ، محظلة وتدار بصورة غير مشروعة من جانب الدولة المستعمرة السابقة . إذ تتذكر السلطات الفرنسية اليوم ، كما فعلت بالأمس ، للتعهدات الرسمية التي قطعتها على نفسها إزاء جزر القمر والرأي العام الدولي عشية استقلال أرخبيلنا . وكما تعلمون ، كانت تلك التعهدات منصبة بالطبع على احترام وصون وحدة وسلامة أراضي دولة جزر القمر المقبلة وفقاً لقاعدة الدستور الفرنسي المقدس بشأن عدم قابلية إقاليم ما وراء البحار وأكياس المستعمرة للتجزئة .

وبالفعل ، وفقاً لاتفاقات ١٥ حزيران/يونيه ١٩٧٣ التي وقع عليها بالحرف الأول الرئيس بومبيدو من جهة ، وللقانون الفرنسي المتعلق بإجراء استفتاء لتقدير

المصيري في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ من جهة أخرى ، يجب النظر إلى نتائج الاستفتاء في مجلتها لا فيما يتعلق بكل جزيرة على حدة . وقد أكد هذا الموقف الرئيس السابق فاليري جيسكار ديستان والرئيس الحالي السيد فرانسوا ميتران . وعلى سبيل التذكرة ، أؤكد أن شعب جزر القمر كلّ أيد استقلال بلاده بنسبة ٩٥ في المائة .

وقد قامت فرنسا بتفسييرها الانتقائي لنتائج ذلك الاستفتاء لتقرير المصير ، بدور السكين الكبير الذي يقطع ببرود قطعة من اللحم فتحولت بذلك بلدنا إلى شور ذو ثلاثة أرجل . وبذلك لم تنته تعهداتها وقانونها الداخلي وحدها بل والقانون الدولي العام أيضا . إن استمرار هذه المشكلة يشكل اذن في آن معًا انكراً للتقاليد التي احترمتها فرنسا حتى الان في مجال تصفية الاستعمار وخروجها على المبادئ الواردة في الأعلان ١٤/١٥ الصادر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ عن الجمعية العامة بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ويلقي في الوقت نفسه ظلماً قاتماً يزعزع السلم والأمن في منطقتنا من المحيط الهندي .

لقد آن الأوان لفرنسا ، بوصفها عضواً مؤسساً لمنظمتنا ، أن تتخذه أفق المصالح قصيرة الأجل وتكرس طاقاتها الفكرية بالتشاور مع الأمم المتحدة من أجل البحث عن حل عادل و دائم لهذه المشكلة . والمنظمات الدولية والإقليمية التي عرضت عليها هذه المسألة تدعوها إلى القيام بذلك .

ومازال شعب وحكومة جزر القمر ، من جانبها ، أخلاصاً منها لمبادئ السلم والعدالة الواردة في ميثاق منظمتنا ، على استعداد للحوار والتشاور بهدف إيجاد حل نهائي لهذه المشكلة قبل فوات الأوان .

لكن موقفنا الذي يملأه صوت العقل لا يجب أن يغسر بأنه ضعف منا لأنّه يمكن ، بطريقة أو باخرى ، حتى لنamosse ان تقاتل فيلا . ولا يجب كذلك ان نقع ضحية استعدادنا للتوفيق . ونأسف لأن فرنسا التي تمد لها يد الصداقة لحل هذه المشكلة لم تبد حتى الان أي تفهم بالرغم من العلاقات الطيبة التي نقيمها معها في مجالات أخرى .

ان العلم والتكنولوجيا قد وضعا تحت تصرف الإنسان مجموعة كبيرة من المعارف ، التي ينبغي الانتفاع بها انتفاعاً عادلاً ورشيداً لوضع حد لمعاناة معظم الشعوب وما تcasيه من جوع وسوء تغذية .

وبعبارة أخرى ، فإن سباق التسلح الذي تسير فيه الدولتان العظميان الرئيسيتان يعطل بصورة جدية ايجاد عالم آمن مستقر لصالح الشعوب كافة . ولقد كانت منظمتنا على حق عندما تصدرت حملة عالمية لتحقيق نزع السلاح . وبالفعل تقوم المنظمات العسكرية للدول باسم الامن دليلاً على الانانية الوطنية والمخاططات الرامية إلى الهيمنة التي تقودنا بلا هواة إلى نقطة اللاعودة .

لماذا إذن تدع النزعة الفدوائية تقودنا ؟ لماذا نسع إلى القتل والتدمير في الوقت الذي يبيّن لنا فيه ميشاقتنا الطريق المؤدية إلى السلام والصداقة بين الشعوب بلا تمييز على أساس العرق أو الدين ؟ وإذا تسير بلادي في هذا الطريق ، فإن جزر القمر الاتحادية الاسلامية الواقعة في جزء من العالم ظل مهلاً للمطatum ، تعمل من أجل تحويل المحيط الهندي إلى منطقة سلم منزوعة السلاح وخالية من الاسلحة النووية . وفي عالم يتعرّض لخطر الحرب الشاملة التي تبدو واقعة لا محالة ، تتسبّب الاختلالات التي تتسم بها العلاقات الدولية بزعزعة الاقتصاد العالمي إلى درجة تثير القلق ، وتقع البلدان الفقيرة ضحية لتلك الحالة .

وفي عالم تهّرّب التوتر المتعدد ، وتتبارى فيه ميّمات الإنسان مع الكوارث الطبيعية كالجفاف والأعاصير والزلزال والجوع وما إليها ، تتماشق المطالبة بایجاد نظام اقتصادي دولي جديد مع متطلبات عالم متغير يصطدم للاسف بعدم الاستعداد السياسي كل المشاكل من جانب عدد من الدول الأكثر غنى .

إن مقاومة إعادة تشكيل هيكل للعلاقات بين الدول تبيّن عزم البعض على البقاء على نظام للعلاقات الدولي ثبت عجزه عن تحقيق التوزيع العادل للرفاهة والسعادة .

إن الأزمة الاقتصادية الحالية ترجع إلى الفوضى المقصودة التي أوجدها المسيطرون على الاقتصاد العالمي . والآثار المشتركة للحمائية المفاسد فيها التي تمارسها البلدان المختلفة . كما أن انهيار أسعار المواد الخام زاد من حدة الأزمة بيدامة آثارها السيئة . لذلك نشعر بالارتياب لأن منظمتنا التفتت بشكل خاص إلى المسائل الاقتصادية ، عن طريق إنشاء شبكة لتقديم المساعدة والمعونة بواسطة الوكالات المتخصصة .

وأود أن أشيد بمختلف مؤسسات الأمم المتحدة التي تتدخل بصورة فعالة في دولنا في مجالات تهم الحياة اليومية لشعوبنا . إن النتائج الإيجابية التي سجلتها هذه المؤسسات تشجّعنا على منحها مزيداً من السلطة ووسائل العمل .

ومع ذلك ، يصعب علينا تعداد المؤسسات جميعها ، ولكن برنامج الأمم المتحدة الانمائي يستوعي انتباها بصورة خاصة . ومنذ أن تم إدماج البرنامج الموقعي والمستدوق العالمي ، أخذ برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، عن طريق ممثليه المقيمين ، يلعب دوراً كبيراً في مجال تنسيق المساعدات وتوزيعها .

ونحن نأسف اليوم أكثر من أي وقت مضى لما تتعرض له مبادئ السلم والعدالة المكرسة في ميثاقنا من انتهاكات متواصلة ، مما يثبت بجلاء أن تمكنا الجماعي بمبادئه ميثاقنا يعاد النظر فيه باستمرار من أجل الدفاع عن مصالح مستوحاة من الإنسانية الوطنية .

من المؤكد أن إحدى منجزات منظمتنا هي بقاوها على قيد الحياة . فمن الضروري إذن أن نسعى بها نحو الكمال نظراً لأن أسسها أقيمت في وقت لم تكن أغلبية الدول من أعضاء المنظمة اليوم أعضاء فيها . وهذا يبيّن الطابع الملحق لاتخاذ الإجراءات الملائمة بغية ترجمة المبادئ الأساسية في ميثاق الأمم المتحدة إلى أفعال واقعية .

ففي عالم يعاني العذاب ويسوده قانون القوى بشكل عنيف وبلا هداية ، آن الأوان الآن ، بأكثـر من أي وقت مضـى ، كـيـما نـعـترـفـ لـمـنظـمـتـناـ بـسيـادـةـ دـورـهاـ كـحـكـمـ وـانـ تـخـضـعـ لـلـاحـکـامـ وـالـقـرـاراتـ الصـادـرـةـ عـنـهاـ . وـعـنـ طـرـيقـ ذـلـكـ وـجـهـهـ سـتـمـكـنـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدةـ مـنـ اـضـطـلاـعـ بـالـمـهـمـةـ التـبـيـلـةـ التـيـ أـوـكـلـنـاـهـاـ إـلـيـهـاـ اـضـطـلاـعـاـ فـعـلـاـ ،ـ بـالـحـفـاظـ عـلـىـ السـلـمـ وـالـأـمـنـ فـيـ الـعـالـمـ ،ـ وـإـقـامـةـ عـلـاقـاتـ تـعـاوـنـ أـفـضـلـ بـيـنـ الـأـمـمـ وـالـشـعـوبـ .

إن بلدي ، جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية ، إذ يتمسك بمبادئه السلم والعدالة ، لا مطمع له سوى خدمة منظمتنا وتعزيزها ، وهي تؤكد اليوم رسمياً تمكناً بالمثل العليا الشبلة المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة .

وفي هذه الآونة التاريخية التي تحتفل فيها بالذكرى الأربعين لإنشاء منظمتنا ، ينبغي أن تتصدر آمالنا في أمل واحد هو أن يكون عالم الغد مواطياً للبشرية جمّعاً

وكل شعب من شعوبنا ، وأن تزدهر الحرية والعدالة والأخوة في كل مكان . فما من شيء يعتبر أفضل من السلم لحياة الشعب .

اصطبغ السيد أحمد عبد الله عبد الرحمن ، رئيس جمهورية جزر القمر الاتحادية

الإسلامية إلى المنقة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : المتكلم التالي هو سعادة

السيد جيرالد غويتنغ ، نائب رئيس مجلس الدولة في الجمهورية الديمocrاطية الألمانية .

اصطبغ السيد جيرالد غويتنغ ، نائب رئيس مجلس الدولة في الجمهورية

الديمocrاطية الألمانية إلى المنقة .

السيد غويتنغ (الجمهورية الديمocrاطية الألمانية) (تكلّم بالألمانية)

وقدم الوفد تما بالإنكليزية) : إن الذكرى الأربعين لانشاء منظمة الامم المتحدة توفر الفرصة في جميع اتجاهات العالم لاستعراض أداء المنظمة حتى يومنا هذا ، والبُلْت في السبيل والوسائل التي من شأنها أن تتحقق أسس السلم الدائم في العالم ، وهو أكبر رصيد للبشرية .

وإنه لشرف عظيم لي أن أنقل اليكم سيدى الرئيس والى الأمين العام والى جميع المشتركيين في هذه الدورة الاحتفالية للأمم المتحدة التحيّات الحارة من السيد أريك هوتيكر الأمين العام للجنة المركزية لحزب الوحدة الاشتراكي الألماني ورئيس مجلس الدولة في الجمهورية الديمocrاطية الألمانية . وبالاضافة الى تحياته ، يتوجه بأختصار التهنّيات بدوره الناجحة تسود فيها روح المسؤولية والواقعية وفقاً لمقدمة المنظمة العالمية ومبادئها .

ان الذكرى الأربعين لانشاء الامم المتحدة مناسبة ملائمة لافتتاحها الدولة الالمانية الاشتراكية لاعادة التأكيد على ايمانها بمقاصد ميثاق الامم المتحدة ومبادئه . وترغب الجمهورية الديمocrاطية الألمانية في ان تصبح مدوّنة السلوك هذه الملزمة دولياً لجميع الدول ، المعيار العالمي للعمل السياسي . وبالمثل ، يمكن للمجتمع الدولي أن يتبيّن اسهامنا في عملية تعزيز الامم المتحدة يومتها الاطمار العالمي للحوار الدولي الرامي الى تطوير الجهود المشتركة لتعزيز السلم ، وتشجيع تدابير تزعزع السلاح وجسم المشاكل العالمية الملحة .

ان الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لانشاء الامم المتحدة الذى اقيم فى الجمهورية الديمقراطية الالمانية يتصل اتصالا وثيقا باحتفالنا بالذكرى الأربعين لانتهاء الحرب العالمية الثانية ، حيث كان الائتلاف المناهض للهتلرية هو القوة العسكرية والسياسية والمعنوية الهائلة التي حررت الشعوب من سلطة الحكم النازى وإرهابه . ان الانتصار الصعب المتمال الذى حققه الاتحاد السوفياتي والدول الأخرى فى الائتلاف المناهض للهتلرية ، بل وكل المكافحين في صفوف المقاومة المناهضة للفاشية ، قد فتح المجال أمام مستقبل من التقدم الاجتماعي والحرية وكرامة الانسان للشعب الالماني أيضا ، لقد حرمت الجمهورية الديمقراطية الالمانية على استخدام تلك الفرصة أكمل استخدام ، فشعبنا يلتزم بتراث الكفاح المناهض للفاشية ، وتتحقق جهوده من الدروس التاريخية المستفادة من فترة الائتلاف المناهض للهتلرية .

وتدرك الدول أن مسألة الحرب أو السلام قد اتختت بعدها نوويا . وأن عسکرة الفضاء الخارجي المزعزع القيام بها سوف تؤدي إلى تفاقم خطر اندلاع حربة نووية ، لذلك ينبغي لصالح بقاء البشرية ، وضع حد لهذا التطور . إن الشعب يريد أن يُستكشف الفضاء الخارجي ويستخدم في أغراض سلمية بحثة . وهذا هو هدفاقتراح الذى قدمه الاتحاد السوفياتي بشأن الاستقلال السلمي للفضاء الخارجي في ظروف عدم تسليحه . ونحن نعتقد أن ذلك الاقتراح يظهر الاحسانى القوى بالمسؤولية عن صيانة السلام العالمي . ونحن نترقب نفس الشهج من جانب الطرف الآخر .

إن من حق الرأى العام العالمي أن يتطلع بأمل إلى اجتماع القمة السوفياتية الامريكي المقرب ، والى المفاوضات الجارية في جنيف بشأن مجموعة أسلحة الفضاء والأسلحة النووية بأسراها ، سواء كانت استراتيجية أو متوسطة المدى . وسيكون للنتائج الايجابية في هذا المجال قيمة كبرى لاحلال السلام وتخفييف حدة التوتر . إن برنامج السلم الشامل الذى أوضحه في باريس السيد ميخائيل غورباتشيف ، الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، قد قوبل برد فعل ايجابي واسع النطاق والجمهورية الديمقراطية الالمانية تؤيده بكل قوّة . إن هذا الاقتراح يلبي رغبات

(السيد غويتنغ ، الجمهورية
الديمقراطية الالمانية)

وأمامي جميع الشعوب ويستجيب لما تبديه من الحرص على أن تشهد بذلك قصارى الجهد للتحليلة دون انتشار سباق التسلح الى الفضاء الخارجي ووضع حد له على الأرض.

ويتزايـد الـادرـاك بـأن الشـؤون العـالـمـية قد وصلـت إـلـى المـرـجـلة التـي يـحـسـفـيـها تـجـاحـتها أو فـشـلـنا قـضـيـة "الـبقاء أمـ الفـنـاء" لـلـبـشـرـيـة جـمـعـاءـ . إنـ هـذـا السـؤـال المـهـمـيـرـ مـوجـهـ بـصـفـةـ خـاصـةـ إـلـى أـوـلـىـكـ الـذـينـ يـتـمـتـعـونـ بـسـلـطـاتـ الـحـكـمـ وـالـنـفـوذـ السـيـاسـيـ ، سـوـاءـ كـانـواـ فـيـ الشـرقـ أـوـ الـفـرـقـ ، فـيـ الشـمـالـ أـوـ الـجـنـوبـ ، وـفـيـ نـهـاـيـةـ الـمـطـافـ ، فـيـانـ الـسـلـمـ فـيـ الـعـمـرـ الـنـوـوـيـ وـعـصـرـ الـفـضـاءـ أـمـرـ لاـ يـمـكـنـ تـجـزـيـتـهـ . وـأـمـامـاـ الـاختـيـارـ ، فـيـامـاـ أـنـ نـبـقـ سـوـيـاـ أـوـ نـفـنـيـ مـعـاـ . وـلـاـ يـمـكـنـ أـنـ يـتـحـقـقـ الـأـمـنـ مـنـ خـلـالـ الـمـواجهـةـ ، وـإـنـماـ هـوـ يـتـحـقـقـ مـنـ خـلـالـ الـتـعاـونـ وـحـدـهـ .

وـمـنـ شـمـ ، مـاـ فـتـئـتـ الـجـمـهـورـيـةـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ الـأـلـمـانـيـةـ تـنـادـيـ بـإـقـامـةـ اـثـلـافـ عـالـمـيـ عـلـىـ أـسـارـ منـ التـعـقـلـ وـالـوـاقـعـيـةـ . وـنـحنـ عـلـىـ اـسـتـعـدـادـ لـلـتـعـاوـنـ الـبـيـانـ بـلـاـ تـحـفـظـ مـعـ كـلـ الـذـينـ يـدـافـعـونـ عـنـ الـسـلـمـ وـنـزـعـ السـلـاحـ وـالـتـنـمـيـةـ .

وـمـنـ الـحـتـميـ ، لإـحـلالـ الـسـلـمـ الدـائـمـ فـيـ ظـلـ الـأـمـنـ ، أـنـ تـلتـزمـ الـدـوـلـ التـزـامـاـ صـارـمـاـ بـمـبـادـيـهـ الـتـعـاـيـقـ السـلـمـيـ الـتـيـ يـنـهـيـ عـلـيـهـاـ مـيـشـاـقـ الـأـمـ الـمـتـحـدـةـ . إـنـ تـنـفـيـذـ الـهـدـفـ الـأـسـمـ لـلـأـمـ الـمـتـحـدـةـ ، وـهـوـ اـنـقـادـ الـأـجيـالـ الـمـقـبـلـةـ مـنـ وـيـلـاتـ الـحـربـ ، يـتـطلـبـ أـنـ تـعـملـ الـيـوـمـ ، خـاصـةـ فـيـ الـمـجاـلـاتـ الـأـرـبـعـةـ التـالـيـةـ :

أـوـلـاـ ، يـتـبـيـعـ الـالـتـزـامـ بـالـحـظـرـ الـمـفـروـقـ عـلـىـ التـهـدـيدـ باـسـتـعـمالـ الـقـوـةـ أـوـ اـسـتـخـادـهـاـ وـتـعـزـيزـهـ بـاـبـرـامـ الـاـتـفـاقـاتـ الـمـنـاسـبـةـ . وـيـتـعـيـنـ عـلـىـ الـدـوـلـ أـنـ تـرـقـيـ الـسـتـوـىـ الـتـرـازـامـاتـهاـ فـتـكـفـلـ أـلـاـ تـبـدـأـ الـحـربـ مـنـ أـرـاضـيـهـاـ . وـلـاـ يـتـبـغـيـ اـسـتـغـلـلـ أـرـاضـيـ أـجـنبـيـةـ لـلـقـيـامـ بـأـعـمـالـ عـدـوـانـيـةـ .

وـأـوـدـ ، بـاـسـمـ مـجـلـسـ الـدـوـلـةـ ، أـنـ أـوـكـدـ رـسـمـيـاـ مـرـةـ أـخـرىـ أـمـامـ هـذـاـ الـمـحـفـلـ أـنـ بـلـدـيـ ، الـجـمـهـورـيـةـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ الـأـلـمـانـيـةـ ، سـيـبـذـلـ قـصـارـىـ جـهـدـهـ لـضـمانـ عـدـمـ اـنـدـلاـعـ الـحـربـ مـنـ الـأـرـاضـيـ الـأـلـمـانـيـةـ مـرـةـ أـخـرىـ . وـبـاـسـمـ دـوـلـةـ الـمـانـيـاـ الـاشـتـراكـيـةـ ، يـوـسـعـيـ أـنـ أـوـكـدـ أـنـ الـسـلـمـ ، وـلـاـ شـيـءـ غـيـرـ الـسـلـمـ ، هـوـ الـذـيـ سـيـنـبـشـقـ مـنـ أـرـاضـيـهـاـ .

(السيد غويتنغ ، الجمهورية
الديمقراطية الالمانية)

ثانيا ، وإدراكا للمخاطر الكامنة من الحرب النووية التي تهدد بقاء البشرية ، فإننا نعتقد أن إبرام اتفاقية لمنع هذه الحرب ، هو من الأمور الملحة للغاية . ومن الحتمي أن تأخذ جميع الدول العائمة على الأسلحة النووية على عاتقها التزاما قاطعا بلا تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية .

ثالثا ، يتبين الحيلولة دون قيام أية هجمات موجهة ضد سيادة الدول أو سلامتها الإقليمية ، وكذلك أية محاولة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول . ويتبيّن إيقاف جميع الأعمال العلنية أو السرية التي ترمي إلى زعزعة الاستقرار أو الإطاحة بالنظام الاشتراكي التي تختارها الشعوب لنفسها ، وذلك ، في جميع أنحاء العالم ، فيان هذه الأعمال تتعارض مع المبادئ المكرمة في ميثاق الأمم المتحدة .

رابعا ، إن الميثاق يدعو إلى تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ، وذلك يفرض على جميع الدول الالتزام بحل المنازعات الدولية عن طريق المفاوضات وحدها . ولا يمكن أن تحسن هذه المنازعات أو المراعات ما لم يحترم حق الشعوب في تقرير المصير ، وما لم تشارك جميع الأطراف المعنية ، بما فيها حركات التحرير الشرعية ، في عملية التسوية على قدم المساواة . ويتبيّن أن تفرض ، في نهاية المطاف ، الجزاءات الشاملة التي تفرض عليها الميثاق ، على الذين يرتكبون أعمال المذوّن وينتهكون قرارات الأمم المتحدة بمورة مارخة .

ومن الأهداف الرئيسية لسياسة الجمهورية الديمقراطية الالمانية العمل على كفالة السلم ، الذي تشقّق إليه جميع الشعوب ، بأقل عدد ممكن من الأسلحة . وتحتاج على استعداد للاشتراك في اتخاذ أكثر الخطوات تطبيقا من أجل تحديد الأسلحة أو إزالتها تماما بجميع أنواعها ، ولمنع التسلّح في مجالات جديدة .

وتحظى عملية إنتهاء سباق التسلح بالأهمية وفقا للقرارات التي اعتمدتـها الجمعية العامة . وأهم تدبير يمكن اتخاذه هو تجميد ترسانات الأسلحة النووية كخطوة أولى صوب خفض مخزون تلك الأسلحة الفتاكـة والقضاء عليه تماما في نهاية المطاف .

لقد آن الأوان منذ وقت طويـل لوقف جميع التجارب النووية . إن الجمهـورية الديمقـратـية الـأـلمـانـيـة تـرحب بـقرارـ الـاتـحادـ السـوـفيـاتـيـ بـأنـ يـنبـذـ ، مـتـفـرـداـ فـيـ الـوقـتـ

(السيد غويتنغ ، الجمهورية
الديمقراطية الالمانية)

الحالي ، جميع التغيرات النووية . وما زالت شعوب العالم تأمل في أن تضم الولايات المتحدة إلى هذا التحرك لوضع حد لتطوير الأسلحة النووية الجديدة . وسوف يؤدي ذلك إلى تسهيل إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب .

وتحبّذ الجمهورية الديمقراطية الالمانية إنشاء المناطق الخالية من أسلحة التدمير الشامل في مناطق مختلفة من العالم ، باعتبار ذلك خطوة هامة نحو القضاء الكامل على هذه الأسلحة . ولهذا السبب ، تعرب عن استعداد الجمهورية الديمقراطية الالمانية للسماح ، على أساس المعاملة بالمثل ، بدخول أراضيها في منطقة خالية من الأسلحة النووية الميدانية ، كما أنها تشارك بالفعل في الجهد النشطة الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية في أوروبا الوسطى .

لقد صد ميثاق الأمم المتحدة للزمن وأثبت حيويته في القارة التي اندلعت فيها حربان عالميتان . إن الاعتراف المتعدد الأطراف بالوضع الإقليمي القائم ، واحترام سيادة جميع الدول المشتركة في مؤتمر هلسنكي ، يفرغ النظر عن اختلاف نظمها الاجتماعية ، قد يرهنا على أنهما الدعامة الرئيسية التي يقوم عليها الأمن والتعاون في أوروبا . ومن ثم ، فإن آية محاولات لإعادة النظر في الحدود في قلب أوروبا ، وهي الحدود التي جرى الاتفاق بشأنها عالمياً باحكام ملزمة ، لا يمكن أن تؤدي إلا إلى إشارة أشد القلق .

(السيد غويتنغ ، الجمهورية
الديمقراطية الالمانية)

ومن الضروري والممكن أيضا حدوث تحول الى افضل في الحالة السياسية الدولية . وينبئ هذا التفاؤل على التغيرات الاجتماعية الهائلة التي حدثت في جميع القارات على مدى العقود الاربعة الماضية ، وما زالت تحدث . فقد شرعت شعوب يزداد عددها يوما بعد يوم في ملوك طريق التقدم الاجتماعي . ونحن نشعر بالتفاؤل لأن حركة بلدان عدم الانحياز أخذت تتطلع بدور متزايد الفعالية في حسم المسائل الرئيسية لزمننا . كما نستمد الثقة من النشاط القوى لحركة السلم المنتشرة في العالم . وما يشجعنا ، أن السامة المسؤولين الذين يعربون عن استعدادهم للتحلي بالواقعية والتعقل لصالح السلم يزداد عددهم باستمرار . وأخيرا وليس آخرها ، يتبين تفاؤلنا على وجود الأمم المتحدة واستمرار انشطتها .

فلتكن هذه الدورة الاحتفالية سنة السلم الدولي القادمة قوة دفع اضافية لكل الدول في جهودها الرامية الى خلق عالم افضل ، عالم يرفرف عليه السلام وتتسوده العزيمة من أجل كرامة الإنسان .

امطبخ سعادة السيد جيرالد غويتنغ ، نائب رئيس مجلس الدولة في الجمهورية

الديمقراطية الالمانية من المنصة .

الرئيس (ترجمة شهادية عن الاسبانية) : المتحدث التالي هو سعادة السيد

فريد سينوفاتز ، المستشار الاتحادي لجمهورية النمسا .

امطبخ السيد فريد سينوفاتز ، المستشار الاتحادي لجمهورية النمسا الى المنصة

السيد سينوفاتز (الخمسا) (تكلمت بالالمانية ، وقدم الوفد نصا بالانكليزية) : السيد الرئيس ، لا أود أن أبدأ بياني دون أن أقدم لكم أخلص تهاتي على انتخابكم لمنصبكم الرفيع . وأشعر بسعادة حقيقة لاختياركم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الاحتفالية هذا العام لأنكم تمثلون إسبانيا ، وهي بلد تربطنا به علاقات وشيقة وودية للغاية ، فوق ما لكم من خبرة واسعة وطويلة في الشؤون الدولية .

ان لوجودنا في هذا المكان التقليدي الذى تجتمع فيه دول المجتمع الدولى دلالة خاصة هذا العام ، نظراً لأن مجمل اللقاء هذا يدخل الان العقد الخامس من وجوده . وهذه مناسبة ينبعى لنا بطبيعة الحال أن نقيم فيها نجاحات وانجازات هذه المنظمة العالمية ونقارنها بأوجه قصورها المعروفة لنا جميعاً تمام المعرفة . كثيراً ما نقرأ ونسمع في هذه الأيام عن أزمة عميقة في الدبلوماسية متعددة الأطراف . وفي كثير من البيانات التي أثبتت صاد التشاور المقترن بإحسان بالاستسلام واليأس . ولكن هل يبرر نقد أخطاء وإخفاقات هذه المنظمة التي أوشكنا أن تكون عالمية بحق ، التشكيك في أهدافها الأساسية ؟

إن أجابتني الشخصية على هذا السؤال هي لا ، بوضوح ، وإنما أقول ذلك انتلاقاً من قناعتي الشخصية العميقه .

ولو أن الجمعية العامة تذكرت مأساة الشعب النمساوي بعد انهيار عصبة الأمم ، فإنها ستتفهم بلا شك آمالنا وشقتنا العميقه في هذه المنظمة ، التي أنشئت في نفس سنة إعادة مولد النمسا . إن الأمل والثقة في الأمم المتحدة بومفها محفلاً تستطيع فيه حتى الدول الصغيرة في هذا العالم أن تعرّب عن مشاغلها دون قيد ، أمر يلهمنا حتى في يومنا هذا ، الذي خيمت فيه بالتأكيد ظلال قاتمة على بعض مؤسسات هذه المنظمة .

من الواضح أننا لم ننج في إيجاد نظام جماعي لمون السلم . ولكن هل بإمكاننا أن نسمح لأنفسنا بأن ننسى آلاد المتخصصين الذين يعملون في خدمة الأمم المتحدة ، وبخوضون بشكل متواصل المعركة المستمرة ضد الجوع والمرض والبيؤ في ظل أقسى الظروف وفي أفق بلدان العالم ؟ وهل يمكننا أن ننسى الجنود الكثيرين من الدول الأعضاء ، ومنها بلدى ، الذين يقطلون يومياً بدورهم الدرامي إلى حطام الاستقرار في المصاعب التي كانت لولاهم ستقرض الأمان الدولي للخطر ؟ إن أجابتني على كل هذه الأسئلة مرة أخرى لا قاطعة ونابعة من قناعتي العميقه .

فنحن نقول نعم ، بوضوح ، لوجود الأمم المتحدة ولقدرتها على البقاء . وليس هذا مجرد تفاؤل انفرادى . وأود أن أوضح ذلك بمثال معبر للغاية ، وهو أن النمسا ،

وهي بلد يرتبط ارتباطاً وثيقاً بال الأمم المتحدة ، تفكر بشكل مخلص في مستقبل هذه المنظمة العالمية . وفي مناسبة الذكرى الأربعين لتوقيع ميثاق الأمم المتحدة ، ضممت صوتي إلى إعلان شهري رؤساء دول أو حكومات آخرين في مناشدة مشتركة تهدف إلى أن تستبدل بالإحسان بالاستسلام وال毅毅 مقترن ببناءة من أجل مستقبل الأمم المتحدة . وأود أن ألخص بعض النقاط الرئيسية الواردة في هذه المناشدة .

أولاً ، ينبغي لمجلس الأمن أن يصبح أكثر ادراكاً لمسؤوليته عن صون السلام والأمن الدوليين وأن يقرر تدابير محددة يمكن أن تدعم قدراته .

ثانياً ، تؤيد تاييدها مخلصاً أن يكون للأمين العام دور فعال في حسم الأزمات الدولية .

ثالثاً ، توفر عمليات صيانة السلام التي تتطلع بها الأمم المتحدة وسيلة هامة لتعزيز الأمن الدولي .

رابعاً ، يقتضي تحقيق نظام دولي مستقر لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الملحة في هذا العالم .

وعلاوة على ذلك ، أود أن أشدد على نقطة أخرى وهي أن الأمم المتحدة اعتبرت محفلاً ذا توجه نحو المستقبل ، وأنها ملتزمة بأن تقوية الأمم المتحدة وتتجديدها ، وهو الأمر الذي نريده جميعاً ، ينبغي أن يتضمن جهداً ي يتم بالتصميم لكي تنفتح هذه المنظمة مرة أخرى لقضايا المستقبل ، على المنظمة أن تبدأ مرة أخرى في التعامل بيسراً مع القضايا والمشاغل ذات التوجه المستقبلي . فالكثير للغاية من دولتنا يمر الان بمرحلة تغيير اجتماعي واسع المدى ، وهناك مشاغل وقيم جديدة تطرح الان على الساحة ، سوف يكون لها في السنوات القليلة تأثير كبير على العمليات السياسية .

وعلى سبيل المثال ، أشير هنا إلى الاهتمام بحماية البيئة ، وهو اهتمام لـه أبعاد عالمية ترتبط بوجودنا ذاته وتؤثر بقدر متساو على كل بلدان العالم ، وي يتطلب حلـه تعاونا دوليا واسع النطاق .

ومن ثم ، فإن من دواعي ارتياحتنا الكبير القرار الذي اتخذه مجلس الأمن بعقد اجتماع على مستوى وزراء الخارجية . إننا نعترف تماما بالعمل الممتاز الذي أنجز في الأمم المتحدة طوال العام من قبل الدبلوماسيين المحترفين . بيد إننا على اقتضاء بأنه ، في التحليل النهائي ، ينبغي لممثلي الحكومات من يتحملون بمسؤولية سياسية أن يهيئوا حواجز جديدة لهذه المنظمة العالمية . ومن ثم ،لاحظ بارتياح عميق اجتماع العديد من رؤساء الدول والحكومات هنا بمناسبة الاحتفال بالذكرى الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة ، فذلك في الحقيقة دلالة مشجعة بالنسبة لبلد صغير يقع في قلب ما يسمى بالقارة القديمة .

ولكن لا تدعونا نحد أنفسنا بحدود هذا الاجتماع . دعونا نواصل الحوار في هذا المحفل الفريد بحسن نية ، ودعونا نحاول ، من خلال المحادثات الصريحة ، أن نحوال إلى واقع ، اليوم ، أهداف الأمم المتحدة التي مازالت أهدافا شتّاطع إليها في المستقبل . إن رجال الدولة الذين يحضرون هذه الدورة للاحتفال بذكرى إنشاء الأمم المتحدة لم يأتوا صفر اليدين . فإسهاماتهم في المناقشة أكثر التعبيرات أصالة عن وجهات نظر الدول الأعضاء في الوضع الحالي للأمم المتحدة . وهي تكشف عن مواطن الضعف والقوة في منظمتنا وتشير إلى اتجاهات جديدة يمكن أن تتحرك صوبها الأمم المتحدة . والعديد منها يتضمن اقتراحات محددة وعملية في هذا الخصوص وسيكون من المؤسف حقا أن تضيع هذه الشروة من الأفكار بعد ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٥ ، وأن يسفر تقييمنا الجماعي لأربعين عاما من وجود الأمم المتحدة عن مجرد صدور منشور آخر . وكما أوضح الأمين العام وبحق في كلمته في ١٠ تشرين الأول / أكتوبر ، تهب رياح الإصلاح الآن فدعونا نستفيد من تلك الرياح أذن بتحويلها إلى مصدر طاقة لمنظمتنا . ولذا اقترح أن نشكل قوة عمل

مفيرة من الخبراء ، تقوم بدراسة البيانات العديدة التي أدلّ بها هنا رؤساء الدول والحكومات ، وتبثّ بصورة موضوعية ومنزهة مختلف اقتراحات الاصلاح التي قدمت . وانني مقتتنع بأن التقرير الذي ستعده قوة العمل هذه ، والذى ينبغي تقديمها الى الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة ، سيوفر حافزاً قيماً للغاية لجهودنا من أجل تعزيز الأمم المتحدة .

ونحن كنمسوبيين لبلدنا حدود مشتركة مع بلدان سبعة أخرى لها نظم اجتماعية وسياسية مختلفة تدرك من واقع خبرتنا اليومية أنه لا بديل للاتصال الشخصي المكثف .

ومن ثم ، هل من الحقيقي أنه لا يحق لنا أن نسمح لأنفسنا بالامل في قيام علاقات حسن الجوار في العالم ، حتى وإن لم يتحقق ذلك إلا في المستقبل البعيد ؟ لا أعتقد ذلك ، لأن هذا الموقف ، بصفة خاصة ، هو الذي يمكن أن يتحقق فيه إصراء الأمم العظام والقوية للعديد من الدول الصغيرة وتفهم رغبتها في إقرار السلم وتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية والأمن . ولن تكون نحن وحدنا الممتنين لذلك ، بل والمنظمة الدولية ذاتها . ومن ثم ، وبهذه الروح ، أتمنى للأمم المتحدة عقدا جديدا من العمل المثير . فسيكون نجاح ذلك العقد الجديد أعظم هدية يمكن أن نقدمها إلى هذه المنظمة في الذكرى الخمسين لإنشائها .

امتحن السيد فريد مينوفاتز ، المستشار الاتحادي لجمهورية النمسا من المتن
الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : المتكلم التالي هو الكولونيال

دبيزيريريه بوترسي ، رئيس حكومة جمهورية سورينام ، وأعطيه الكلمة الان .

امتحن السيد ديزيريه بوترس ، رئيس حكومة جمهورية موريشيوس المنصة .

السيد بوترس (سورينام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

المناسبة الاحتفال بالذكرى الأربعين لانشاء الامم المتحدة ، من دواعي الشرف لسي أن
 أخاطب الجمعية العامة وأن أراكم ، سيدني ، تترأسون هذه الدورة الهامة . إن صفاتكم

الشخصية البارزة وخبرتكم الدبلوماسية في عالم يتعرض للاضطراب بصورة متزايدة وللتغيير بصورة سريعة مستظل مكسباً قيماً يضمن نجاح تلك الدورة.

لقد كان إنشاء الأمم المتحدة منذ أربعين عاماً تعبيراً عن التفاؤل والثقة في حكمة البشرية والإرادة التي أبدتها الأمم المؤسسة في إقامة نظام جديد وعادل للعلاقات الدولية. لقد كانت الرغبة في تحقيق السلام هي التي أوجبت تلك المنظمة، بعد أن عمل بضمير العالم القلق العميق في أعقاب حربين عالميتين راح ضحيتها ما يزيد على ٨٠ مليوناً من البشر.

ولسوء الحظ، باتت تسيطر على عالمنا المعاصر مشاكل التنمية وال العلاقات الاقتصادية المتواترة التي تترتب عليها مشاكل مالية ونقدية غير قابلة للحل. ومن الصعب أن المشاكل السياسية والاقتصادية بتعقداتها المتشابكة تواجه، بشكل متزايد، بردود فعل عسكرية تبلغ ذروتها في سباق التسلح الخطير غير الخافع للتحكم. وعلينا أن ندرك الآن أنه لا يمكن التوصل إلى الحلول إلا عن طريقبذل الجهود المتضائفة لكل الأمم الممثلة هنا اليوم.

لم تتمكن الأمم المتحدة خلال الأربعين الماضية من تحقيق الأهداف التي حدّدت في ١٩٤٥. بيد أنه لا يمكن إنكار الدور الهام الذي قامت به منظمتنا في الشؤون الدولية. فخلال العملية التاريخية لتصفية الاستعمار في إفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، أنجزت هذه الهيئة الدولية مهمة هامة بما قدمته من تأييد حازم للشعوب التي كانت تكافح من أجل استعادة السيطرة على مصائرها.

(السيد بوتارس ، سورينام)

ولا يمكن ان نقبل الموقف الاناني قصير النظر الذى تتخذه الدول المحظوظة التي لا تشدد إلا على معايير الامم المتحدة في محاولة لإضعاف التعددية . ففي ظل ظروف التبعية يمكن تطبيق الثنائية بسهولة كاداة لتوطيد العلاقات غير المتكافئة بممارسة الضغط بل وبالابتزاز ، على حساب الدول النعية . لذا تظل العلاقات متعددة الاطراف التي توفر فرصة للحوار والتفاوض مطلباً تمرّ اليه الحاجة ، خاصة في اوقات الازمات والتوتر المتزايد . وتتخد دول معينة موقفاً لوضع نفسها على هامش المسؤوليات العالمية . اتنا نشجب الاتجاه الى الانسحاب من بعض المنظمات الدولية فائقة الامانة كمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة . كما نشجب تجاهل فتاوى محكمة العدل الدولية .

لقد مررت اربعون سنة على منظمتنا لكن حقائق العالم الجديد لم تتجلّ فيها حتى الان . وحتى تتحقق الاهداف التي فرضتها التطورات المعاصرة ، من الضرورة التصوّي اتخاذ الخطوات داخل منظومة الامم المتحدة لإعادة هيكلة هذا المدخل العالمي . فرغسم ان عضوية الامم المتحدة تضاعفت اكثر من ثلاثة مرات ، ما زال حق الحق ، الذي يعطي لخمس دول امكانية صنع القرارات نيابة عن سائر العالم بدون موافقته ، موجوسداً . وكثيراً ما استخدم موقعها الامتيازي هذا ضد مصالح بلدان العالم الثالث . ان إعادة هيكلة الامم المتحدة مسألة طال انتظارها ، لاننا لا نستطيع ان نظل ملبيين ونسمح لهذه المنظمة بان تتعرض لنفس المصير المريع الذي تعرضت له عملية الامم .

انتنا نعتقد ان الجمعية العامة يجب ان تعطى قدر اكبر من السلطة والثروة في ميزانية السلم والامن .

وفيما يتعلق بمجلس الامن ، نؤيد مقترنات الامين العام الواردة في تقريره لعام ١٩٨٥ عن اعمال المنظمة المقدم الى الجمعية العامة . ان الجهاز الخامس للمفاوضات السلمية يجب الا يحيط من شأنه فتح باب الى ساحة اقتتال للمنازعات السياسية او المجدلات العقائدية . وفي كل الاحوال ، يجب ان تحظى مسائل السلم والامن بالاولوية وتعلّى على المصالح الثنائية والفردية والخلافات العقائدية .

(السيد بوتارس ، سورينام)

ومنؤيد اي اقتراح يستهدف إعادة هيكلة المنظمة وتنسيق اعمالها لتنتوأب مع حقائق العالم المعاصر . فلننسع الى توافق الرأي لتنفيذ التكيفات الضرورية لميائة الأمم المتحدة وتقويتها باعتبارها الأداة الرئيسية لتسوية المنازعات . وفي ظل التزايد المطرد في قوة الأسلحة الحديثة ، لن يكتب للبشريةبقاء اذا اهتملت حرب عالمية اخرى .

اننا متفقون جميعاً ان العلاقات الدولية المعاصرة لا يمكن الادعاء بأنها انعكاس للمبادئ والمقاصد التأسيسية للأمم المتحدة . فالامتناع عن التدخل بتنوعه في الشؤون الداخلية للدول ، واحترام السيادة مبدأ اساسيان من مبادئ الأمم المتحدة . ومع ذلك تتعرّف دول ذات سيادة للفزو السافر من قبل قوات عسكرية نظامية او جيوش من المرتزقة تتلقى التدريب والتمويل والتسلح من الخارج .

لذلك نشجب حقيقة ان التطلعات المشروعة لأمريكا الوسطى الى المساواة الاجتماعية والاستقلال السياسي والاقتصادي ، وفي المقام الاول الكرامة الإنسانية ، تفلل إغفالاً كاملاً بل وفي بعض الاحوال تخنق خنقاً دموياً وأن الذرائع القانونية تستخدم لتمرير اعمال المرتزقة المجندين اصلاً من اعوان نظم دكتاتورية وقمعية سابقة تستعين في محاولة استعادة السلطة على حساب الشعوب . وبذلك ينتهك ميثاق الأمم المتحدة باستمرار .

وتؤيد حكومتي قلبياً المحاولات الجادة التي تبذلها مجموعة كونستادورا للوساطة ، من اجل التوصل الى حلول سلمية في المنطقة . ان بلدان كونستادورا الأربع تططلع بجهة هامة في نفع الكورة الفردية وهي تعطي شهادة حية على ان هذه المنطقة يمكن ان تحسم مشاكلها بنفسها بالوسائل السلمية ودون اي تدخل خارجي . ونرى ما تقوم به مجموعة كونستادورا مبادرة اقليمية اصيلة والخيار الوحيد السليم لتنفيذ حدة التوتر في أمريكا الوسطى . لذلك نؤيد تأييدها كاملاً جهود مجموعة كونستادورا ونرحب بزيارة مجموعة ليما الداعمة ، التي تتجلى فيها الوحدة المتزايدة في المنطقة .

ان تكامل ووحدة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي لا ينفي عددهما للتوصيل السيس حلول لمشاكل منطقتنا الصعبة التي تكاد تستعصي على الحل .

ان جمهورية سورينام تتفق صفا واحدا مع جميع الامم الشقيقة في ارجاء العالم التي تكافح ، في اطار نضالها من اجل التحرر الوطني ، ضد الاجراءات العسكرية والقسر الاقتصادية . اننا نشجب اي خرق لمعاهدة اتفاق عليها طواعية ، لاسيما عند تطبيقها كوسيلة للقسر الاقتصادي . ونحن نتكلم من واقع تجربتنا .

ونحن نحتفل بالذكرى الأربعين للامم المتحدة لم نوفق بعد بالترحيب بجهود افريقيا حرة ببيتنا ، محررة من الفعل العنصري . ان المجتمع العالمي يجب الا يكتفى بمجرد ادانة ما ادانته الامم المتحدة بوصفه جريمة ضد الانسانية . لقد آن آوان اتخاذ اجراءات فعالة لاستئصال الفعل العنصري من القارة الافريقية . فكل مبدأ انساني وارد في ميثاق الامم المتحدة ينتهي باستمرار على يد نظام الفعل العنصري .

ولهذا ، فإن القضاء على هذا النظام العنصري يضع هذه المنظمة علىمحك الاختبار ، وهي التي ينسب اليها بعض اعصابها الافتقار الى المعالية . فلنخوض مفهومنا لنشبت ان بمقدورنا تنفيذ المبادئ التي اتفقنا عليها والوفاء بمسؤولياتنا والتزاماتنا الادبية ازاء شعوب الجنوب الافريقي الان .

ان الازمة الاقتصادية العالمية التي نمر بها الان تتوقف بصورة خاصة اقتصاديات العالم الثالث . والامم النامية ، بانظمتها الاقتصادية الهشة ، ليس لديها إلا هامش امان محدود للغاية . انها أول الضحايا وآخر من ينهض متخلصا من الازمات . فعدلات النمو فيها تتلاقص باستمرار ، مما يعرّض للخطر الاستقرار الاجتماعي والسياسي في البلدان النامية في امريكا اللاتينية - تلك القارة الفنية بالموارد الطبيعية والبشرية التي لم تستغل حتى الان ، والتي لا تزال مختلفة ولا تزال اغلبية شعوبها محرومة من المزايا .

لابد ان تبدي البلدان المتقدمة روح الواقعية والتفهم ازاء كون الحقبة التي كانت مستطيعة فيها ان ترفع مستويات معيشة شعوبها على حساب الشعوب الأخرى ، قد ولّت وانقضت .

ويتبين ، في النهاية ، ان نقبل تحتى مسؤوليتنا الجماعية وأن نخربط في حوار بناء من اجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد . لقد وصلت مشاكل الدين الخارجية الى أبعاد مفلترة ، فهل يمكن لاي فرد ان يتوقع مثنا تسديد هذه الديون عندما يكون مسؤلي ذلك استمرار الفقر والبطالة والكساد في بلادنا ؟ ان مشكلة الدين التي تتسم بتدفق رؤوس الاموال من الامم النامية الى الامم الفنية في الشمال ، لا تمثل إلا استمرارا لنظام بغيض انشاء اثناء عصر الاستعمار . اثناء في الجنوب مجبرون على التضحية بذممها الاقتصادي لانه يتعمّن علينا ، في سبيل ان نسدّد ديوننا ، ان نزيد صادراتنا ونخفّض وارداتنا . فالعلاقات بين الشمال والجنوب سيحدّدها لعقود واقع اسلوب معالجة البلدان الدائنة لازمة الدين الحالية .

اننا نشهد سباق تسلح لا هوادة فيه وتهديدا خطيرا بپاپادة الانسانية بواسطه الترسانات المتزايدة للأسلحة النووية . ان التكتيف المؤسف لسباق التسلح يكتسي ابعادا أشد خطورة ، نظرا للتزايد الميل الى استخدام القوة بدلا من الحوار وتسويه المنازعات بالوسائل السلمية . ونحن ، في معالجة هذه التهديدات ، لا نتظر في قضايا اخلاقية فحسب ، بل ننظر بالفعل في قضيةبقاء الانسانية ذاته .

وفي هذه الذكرى الأربعين لإنشاء الامم المتحدة ، بعد اربعين عاما منذ ازهقت اول قنبلة ذرية ارواح الآلاف من الابرياء ، اناهد الدول الاعضاء ان تختار في نهاية المطاف نظاما فعalla لتحديد الاصلحه ، والخفف المباشر للترسانات الحالية للأسلحة النووية ، وحظر تجريبها والقضاء على الاصلحه النووية .

وفي مناسبة مرور اربعين عاما على انشاء الامم المتحدة ، تحتفل بلادي بالذكرى العاشرة لاستقلالها خلال الشهر المسبق . وفي هذه المناسبة ، تؤكد جمهورية سورينام من جديد تمسكها بميثاق الامم المتحدة . وترى حكومة بلادي ان منظمتنا والمبادئ التي تقوم عليها يجب تعزيزها وصيانتهما ، لأن الامم المتحدة مؤسسة هامة تدافع عن مباداة جميع الدول وسلامتها الاقليمية واستقلالها .

اننا نشعر بالامتنان للامميين العام للجهود التي يبذلها ، ورؤساء الجمعية العامة لاسهامهم القيم من اجل تحقيق انجازات هذه المنظمة الدولية سعيا وراء صيانة السلام والامن في العالم .

وعلى الدول المجتمعة هنا ان تجعل من اعلان سنة ١٩٨٦ سنة دولية للسلام ، اسهاما ملموسا في تحقيق هذه الاهداف .

امطحبي السيد ديزيريه د. بوتارس ، رئيس حكومة جمهورية سورينام من المنحة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسانية) : المتكلم التالي هو سعادة

اوبرايل ر. بريماداما ، رئيس وزراء جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراتية .

امطحبي السيد ر. بريماداما ، رئيس وزراء جمهورية سري لانكا الاشتراكية

الديمقراتية الى المنحة .

السيد بريماداما (سرى لانكا) (تكلم بالسنهالية ، وقدم الوفد ناما

بالانكليزية) : بمناسبة الاحتفال بالذكرى الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة ، أود أن أقدم إلى المجتمع الدولي تحياتي وتمنياتي الطيبة ، وتحيات وتمنيات صاحب الفخامة ج . ر . جاوييردين ، رئيس الحكومة ، وشعب سری لانكا .

إن ميثاق الأمم المتحدة يجسد المبادئ السبعة السامية لتقاضي العمار والانهيار كما شرحها معلمونا العظيم بودا . ولا يمكننا إلا عن طريق التمسك بهذه المبادئ أن نجد حلولاً للمشاكل التي تواجه اليوم الإنسانية جماء .

السيد الرئيس ، تجتمع اليوم الاحتفال بالذكرى الأربعين لانشاء الامم المتحدة . وفي هذه المناسبة ، من الرمزى والمناسب ان تتولوا انتكم رئاسة هذه الجمعية العامة . فإن قدرة امتك ، اسبانيا ، على استرداد العافية والمصود للزمن إنما تشجعنا جميعا . وسرى لانكا ترحب بيتوبوئكم رئاسة مداولاتنا .

ان ميثاق الامم المتحدة يمثل أسم مبادئ الجنس البشري . ويتضمن الميثاق ، سواء عن قصد او بالاصدفة ، سبعة شروط للاستقرار المجتمعى وضمنها المعلم يوذدا منذ ما يربو قليلا على ٢٥٠٠ سنة مضت . وتعرف هذه الشروط السبعة باسم "المبادئ التبليدة السبعة" لمنع التدهور والانحلال . وإن آية دولة تتبع هذه المبادئ ستزدهر بدلأ من السقوط الى الهاوية . وتدعى هذه المبادئ الى العيش في وشام ، والتشاور السلمي ، والحل التوفيقى التفاوضى ، والاعتراف بالقيم والتقاليد ، والتمسك بالمبادئ الأخلاقية ، واحترام كرامة وحكمة المستين ، والتنقل الحر للشعوب في أنحاء العالم .

ونحن في سرى لانكا بوصفتنا امة ملتزمة بهذه المبادئ التبليدة نكن للأمم المتحدة أسم التقدير . وإنني أحمل معى تحيات فخامة ج . ر . جايوردانى ، رئيس سرى لانكا وشعبها وأطيب تمنياتهم .

والسيوم ، يتخطى الجنس البشري في تيه البibleة والخلاف والمواجهة . ونحن نعيش وسط قوى الامل وال毅 . وقد حققت التكنولوجيا لعالمنا منافع مادية على نطاق لم يسبق له مثيل . كما اتنا نتارجع على نحو حرج على حافة الهاوية المرؤعة ، على حافة منخفض مجهول تخيم عليه اشباح المحرقنة النبوية ، والعنف الاخرق ، والمجاعة الجماعية . إلا أن هذه الاشباح تخفي حقيقة اكبر وأكثر إشارة للغزع ، وهي اتنا نحن الذين أوجدنا بانفسنا هذه الاحتمالات المرعبة .

أين وقع الخطأ ؟ هل فشلنا في المواءمة بين ازدهارنا المادى وشباتنا المعنوى ؟ لم تمن علينا الطبيعة بموارد كافية للوفاء باحتياجات جميع البشر على هذا الكوكب ؟ لقد ذكر مرة فرانك بوكمان أن العالم فيه ما يكفى لسد حاجة كل انسان ، ولكن ليس فيه ما يكفى لاشباع نهم كل انسان . وتساءل قائلا " اذا أبدى كل

(السيد بريماداسا ، سرى لانكا)

فرد ما يكفي من الاهتمام بالغير ، الن يكون هناك ما يكفي الجميع ؟ " أليس هذا قول سليم ؟ وقد كان المعلم بهذا هو الذى أبرز الحقيقة العالمية القائلة بأن السبب الجذري في كل الأحزان والمخاوف هو الجيش . ومع انتها نلتقي مما في إطار هيئة عالمية ، فهل يهتم كل منا بالآخر ويتشاطر معه النساء والفراء ؟ أليست هذه هي الازمة التي تواجهنا اليوم ؟ وإذا كان الأمر كذلك ، أليست هذه الازمة ازمة اخلاقية لا اقتصادية ؟ وإذا تستثنى لنا حسم الازمة الأخلاقية ، الن تحل الازمة الاقتصادية نفسها ؟

وعلى مدى تاريخ الامم المتحدة عاشت الانسانية في ظل الشبح المفزع ، شبح الزيادة السريعة في أجهزة التدمير النووية وسباق التسلح التقليدي . وتقدر القدرة التدميرية للترسانات النووية بأنها تعادل ٦٠٠٠ مرة قوة نيران الحرب العالمية الثانية كلها . وتقرب النفقات العسكرية العالمية بسرعة من مبلغ ١٠٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا . وما يعتبر معجزة عن حق أن العالم قد تجنب الشقاء الذى تعنيه الحرب العالمية الثالثة والهلاك شبه التام الذى يتجمع عندها . ويجب أن يعزى كامل الفضل في ذلك إلى الامم المتحدة .

ولا حاجة إلى التأكيد على الطابع الالاخيرى للاتفاق الضخم على التسلح في عالم تتدنى فيه الموارد ويتوارد إلى التنمية وبقاء البشرية . وبالاضافة إلى هذة الانفاق في ذاته هناك ثلاثة دواع للقلق تتربى عليه وهي أولاً ما يؤدى إليه تركيم الاسلحة من مصير محظوم ، وثانياً تركيز القوة التدميرية في أيدي حفنة من الدول ، وثالثاً تحويل الموارد والمواهب النادرة إلى صناعات الموت . وكل هذا مما يفرض إلى انصراف البشر إلى زيادة حرمان الانسان . وقد عبر مهاتما غاندي عن ذلك بالكلمات التالية :

" إن القنابل لن تقضي عليها القنابل المضادة ، كما لن يقضى على العنصر بالعنصر المضاد " .

وسمة فرصة فريدة سانحة أمامنا في الجمعية العامة لذكرى الدولتين العظيمتين الرئيستين التوتويتين بمسؤولياتهما الخامنة عن سباق التسلح ، وبالتزاماتها الأساسية إزاء السلم . وفي غضون بضعة أيام سيجتمع زعيمان الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي في جنيف . وليس في ثنيتها التدخل في المناقشات الثنائية . إلا أنه بالنظر إلى أن هذه المناقشات تؤثر أيضا على حياتها ، فمن المحتم أن يسمع صوت جميع الدول المتحبة للسلم وأن يسمع بوضوح .

فلنعمل على ألا نفوتنا هذه الفرصة ، ولنعقد العزم هنا الان بياصرار وبوضوح على أن نقدم قرارا خاصا عاجلا إلى الرئيس ريفان والأمين العام غورباتشوف . فلنناشدهما بقرار ان يعترفوا بالحالة المتفجرة التي تواجهها الدولتان العظميان الرئستان ، وبالمنافع التي ستعود عليهما وعلى البشرية باسرها من تحويل هذه النفقات العسكرية إلى الجهود السلمية والانسانية ؛ وان يتتفقا على خفض نفقات التسلح بنسبة ١٠ في المائة كل عام لخمس سنوات متتالية تبدأ من عام ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، وان يخصصا جانبا كبيرا لخفض عبء الديون الدولية لأكثر الدول فقرا .

فلنأخذ هذا القرار بالقدر الادنى من المناقشة وبالقدر الاكبر من التأييد . ولنفوض الأمين العام في حمل هذه الرسالة الى جنيف وإعداد تقرير يقدمه لنا بالنتائج . اتي أناشد جميع الدول الاعضاء المحبة للسلام ان تشاركتني في هذا الاقتراح العاجل من أجل السلام .

إن ما نصبو اليه ليس مجرد تحويل حوالي ٦٠ بليونا من الدولارات الأمريكية لتخفيض عبء الديون سنويا ؛ وإنما نصبو الى استثمار لتأمين الحياة وتحسينها . إن ما نتقدم به هو بداية اتفاق عالمي جديد بين أولئك الذين يملكون الموارد وأولئك الذين يمثلون الاسواق السياسية والتجارية للمستقبل . إن ما نطالب به هو إنهاء النظام الذي يصبح فيه أمن الكثرة رهينة لاطماع القلة .

إتنا نقول لزعيمي الدولتين العظميين الرئيسيتين ما يلي : لا تجعلوا النظر في اقتراحتنا أو قبوله رهنا بالمعاملة بالمثل فيما بينهما . إعملوا على أن تكسر الشجاعة الدائرة المتضادة في سباق التسلح . إن ما تخسرونه في مجال التسلح سوف تكسيونه في مجال النية الحسنة من جانب شعوب الامم في جميع أنحاء العالم . والنية الحسنة مصدر للقوة أكبر من التسلح ، وحافز للتجارة والاستثمار افضل وأفضل من القتال ، ورابطة من الصداقة السياسية آمن من الاخلاقيات الامنية .

منذ ٤٠ عاما ، عندما ولت الأمم المتحدة ، كان تعريف العنف الدولي قاسرا بشكل كبير على الاشكال التقليدية للحرب . اما الان فإن الطبائع الشريرة وسعت ذاتها التعريف .

إن المشكلتين التوأمتن ، الإرهاب وتعاطي المخدرات قد برزتا باعتبارهما إثنين من أحوال ومتاس عمرنا . إن هذين الوبائيين قد تواعما وعزز كل منهما الآخر . فالارهاب الذى يجعل الحياة غير آمنة للعديد من الأمم المحبة للسلام ، سار جنبا إلى جانب مع الاتجار بالمخدرات وزاد من خطورته . وهذا بالتالى دعمته وعززته تجارة السلاح .

إننا نعيش في زمن الإرهاب الدولى ، حيث تدفع على العدوان وتفديه في حدود الدولة من الدول شبكات من التأييد والدعم ، كما يعلم جميع الأعضاء . إن الاختطاف والاغتيال السياسي وتدمير الحياة والممتلكات بهدف معلن هو زعزعة استقرار الحكومات أمور تحدث بشكل منتظم . والمجتمعات المفتوحة التي تتقدس الحريات الفردية تتصرف بشكل خارق للانتهاك ، وتهدمها بسهولة أعمال الإرهاب .

إننا ، في سرى لانكا ، نتحدث من واقع تجربتنا المريرة . إن مجموعة صغيرة من الإرهابيين الذين يؤمنون بالرصاص بدلا من صندوق الانتخاب ، والذين يجدون الملجأ خارج حدودنا يلتحقون قدرًا كبيرًا من الآذى برجال ونساء وأطفال أبرياء . إنهم ينتهكون حرمة المعابد ، ويقتلون الرهبان والراهبات ، والطلاب والمدرسين ، والمرض والمسني . وقد يأت من الضروري تحويل موارد كبيرة من مشاريع انتهاية يحتاج إليها شعبنا بشدة إلى أغراض أمنية لا يمكن أن تتحمل . إن كل حزب سياسي كبير ، سواء في الحكومة أو في المعارضة أدان الإرهاب ، ومع ذلك لا يزال مستشريا .

إننا نتفق تماماً مع ما ذكره السيد بيريز دي كويبيار أصيحتنا العام عندما قال

مؤخرًا :

"إنني - باعتباري بشرًا - أحق بالخجل . وأعتقد أن ما يفعله الإرهابيون في جميع أنحاء العالم ليس جريمة فحسب ، وإنما عمل من أعمال الجبن " .

وأود أن أقترح الخطوات التالية للقضاء على خطر الإرهاب من هذا العالم . لتفقد العزم على عقد مؤتمر دولي بشأن الإرهاب بغية وضع خطة دولية للقضاء على الإرهاب واحتشاده من هذا العالم ، ولنشرتكم معاً بروح الحرية الحقة والمساوة

(السيد بريما داما ، سری لانکا)

والعدالة ، ولنكرى كل مواردنا ، ونتخذ اجراء جماعيا بانشاء وكالة دولية تتبع
بالقفتاء التام على الارهاب .

إن الفقر الشديد بمتناجه المتعددة ، لا يزال يصيب قطاعا كبيرا من البشرية .
والجوع والمرض المذان زادت حدتها الكوارث الطبيعية أصابا قطاعا كبيرا من السكان
بمحنة لم يسبق لها مثيل . والملاليين من البشر الذين لا تتوافر لديهم وسائل الحياة
الحدية ولا يحصلون على الطعام الكافي والمأوى الضروري تنتظرون العلاج .

يدرك الاعضاء أن جانبا كبيرا من وقت وطاقة الامم المتحدة قد يبذل في معالجة
مسائل هامة في مجالات التنمية الاقتصادية والانصاف . ونحن الان عند منتصف العقد
الانهائي الثالث . ومنذ أكثر من عشر سنوات ، طالبت دورة سابقة للجمعية العامة
بانشاء نظام اقتصادي دولي جديد .

وقد حل مكان التفاؤل الشديد الذى كان قائداً في ذلك الوقت شعور باليأس لأن النتائج كانت بطيئة للغاية في تحقيقها . وعانت ألم كثيرة ، لاسيما ألم الخقيرة ، في السنوات الأخيرة من الركود بل والتقهقر بدلاً من إحداث التقدم .

وهناك أسباب عديدة لاستمرار هذا التخلف . فقد كان تدفق رؤوس الأموال محدوداً ، وزدادت تكلفة أسعار السلع المصنعة ، وتقلمت الأسواق الصناعية ، وتقلبت أسعار العملة بصورة واسعة ، وقللت التكنولوجيا المتقدمة المزايا النسبية للبيت العاملة ، وصعب الوصول إلى الأسواق الرئيسية للسلع بسبب الإجراءات الحمائية المتزايدة ، ولم تكن أسعار السلع الأساسية مؤاتية . وقد ازدادت هذه المضورة الاقتصادية الكثيرة قتامة بسبب استمرار الركود في جميع أنحاء العالم منذ أكثر من عقد .

لقد تأثرت الدول الفقيرة والفقيرة مثل بلادي تأثراً شديداً بهذه الضربات . فليست لدينا احتياطات مالية تخفف من وطأة مصاعبنا الاقتصادية . وتوضع محملة هذه الأمور أن العالم الثالث يواجه خطراً جسيماً هو خطر إعادة استماره من جديد اقتصادياً . ونحن مهددون بفقدان السيطرة على مصيرنا الاقتصادي .

إن ظروفًا عدة تسهم بصورة كبيرة في حالة التبعية هذه . إذ يزيد عن ديون البلدان الفقيرة كثيراً على ٨٠٠ مليون دولار أمريكي . ولنست البلدان المدية في وضع يسمح لها بسداد الفوائد على القروض ناهيك عن تسديد رأس المال نفسه . وأمام هذه البلدان ثلاثة بدائل إما تشديد التقشف المفرط ، وأما الامتناع من جانب واحد ، وبصورة جماعية ، عن تسديد الديون ، وإما إعادة جدولة المستحقات باتفاق متبدل . إننا نعتبر أن أكثر الخطول فعالية وإنصافاً هو إجراء إعادة جدولة كبرى للالتزامات . غير أن إعادة الجدولة هذه يتبيّن أن تكون جزءاً من تكييف اقتصادي عالمي شامل . لتفعّل العزم على مناشدة جميع البلدان الشرية أن تعالج هذه المسالة بوصفها مسألة ذات خطورة عاجلة . ولويتضمن هذا التكيف إعادة النظر في معدلات الفائدة ، وزيادة عنصر المعن في المساعدة ، وتنظيم تدفقات جديدة لرؤوس الأموال ، وتحقيق الاستقرار لأسعار السلع الأساسية والعملات وضمان الوصول إلى الأسواق .

(السيد برماداسا ، سري لانكا)

منذ خمسة أعوام ، عندما تكلمت في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، اقترحت اعلان سنة دولية لإيواء المشردين . وقد وافق المجتمع العالمي على هذا الاقتراح وكررت سنة ١٩٨٧ لهذا الفرض .

عندما يتحدث البعض عن المسكن المأوى ، يميلون إلى إعطاء تفسير ضيق يقلل إلى حد كبير من قيمته الحقيقية . فهم يرون أن المسكن والمأوى يعنيان سقفا فوق الرؤوس فحسب . وهذا تصور خاطئ . فالمسكن لا يوفر الحماية من عناصر الطبيعة فحسب بل أنه يصون أيضا جميع العوامل التي من شأنها أن تحسن نوعية حياة الأفراد الذين تتالف منهم الأسر . وتتألف الأسر بدورها المجتمعات ، ومن المجتمعات تتكون الأمم . وتشكل الأمم جميعها أخيرا المجتمع العالمي . ولذلك فإني لا اعتبر المسكن مجرد حاجة بشرية أساسية فحسب بل أيضا مفتاحا للتنمية البشرية . فالمسكن ، في جوهر الأمر ، ضرورة حيوية لتلبية تطلعات الإنسان إلى حياة أفضل .

إن الصحة والإصلاح والزراعة والصناعة والعمالة وامدادات المياه النقية ونوعية البيئة - كل هذه العوامل التي تحسن ظروف حياة الإنسان ، تطروأ عليها تغيرات نوعية عن طريق تطوير الإسكان . وبهذا يوفر الإسكان حافزاً دافعاً للتنمية الشاملة المادية والبشرية على حد سواء .

عندما تكلمت أمام الدورة الثامنة للجنة الأمم المتحدة المعنية بالمستوطنات البشرية التي عقدت بكينغستون في جامايكا في نيسان / أبريل ١٩٨٥ ، وجهت نداءً إلى المجتمع العالمي للنظر في إنشاء بنك عالمي للمسكن والمأوى يوجه الموارد الدولية إلى برامج محلية ويعضع الأسس السليمة للتمويل والسداد . ووجهت نداءً بتخصيص ١ في المائة من النفقات العسكرية للإسكان .

فلنعد ، في عشية السنة الدولية لإيواء المشردين في ١٩٨٧ ، تأكيد التزامنا بقضية المأوى . ولنسع إلى كسب المزيد فالمزيد من التأييد لإنشاء البنك العالمي للمسكن والمأوى لصالح ملايين المشردين خاصة في البلدان النامية .

ان المنجزات الحالية للأمم المتحدة كبيرة لكنها ليست كافية . لقد عمل كثير من الرجال والنساء الشرفاء في خدمة هذه المنظمة تحت قيادة خمسة أمماء عاملين متخصصين . لكن الأداء الشامل لم يكن من وجهة نظرنا مرضيا تماما بالقياس إلى التوقعات والإمكانيات .

ويشير الكثيرون إلى أن قوة هذه المؤسسة هي بقدر قوة الالتزام الجماعي لاعضائها . ويدعى آخرون بأن القانون يغير قدرة على تنفيذه مصدر للضعف . ويلاحظ البعض أوجه نقص وقصور في ميثاقنا ويطالبون بتنقيحه . وينتقد معظم المراقبين البيروقراطية المثقلة والمتباكة التي رجحت فيها الوسائل على الفوائد وأبتليع فيها الجهاز الإداري الأهداف التي انشئ لتحقيقها . وتعتقد بعض الدول الأعضاء المغيرة أن وجود حق النقض يعد أمرا غير ديمقراطي ويسمح بسد الطريق أمام آراء الأغلبية .

وهناك قدر كبير من الصحة في كل من تلك التأكيدات . ولو أردنا أن نجمل الأمم المتحدة هيئه أكثر فعالية ، كان على الدول الأعضاء أن تعالج أوجه القصور هذه . غير أنها من نواح كثيرة ليست موى أعراض لداء أعمق . واعتقد أن شمة تصورا أملم في تفسير اتجاهات البطء والركود التي تتميز بها الأمم المتحدة يتمثل في نسبة مشاكلها ، بصورة رئيسية ، إلى الافتقار إلى القيادة .

ولسنوات عديدة سمح رؤساء حكومات الدول الأعضاء بالتلطيل من أهمية الأمم المتحدة . فمهما كان التمثيل الدبلوماسي رفيعا لا يمكن أن يشكل بديلا عن الحضور الشخصي والمشاركة الفعالة لمن هم على رأس الحكومات الوطنية . ولو أردت للأمم المتحدة أن تتحقق كامل امكانياتها ، وجب أن تعزز الدبلوماسية بموقع السلطة .

وإنتي اقترح أن تعقد دورة غير رسمية ومفلقة عشية انعقاد الجمعية العامة في كل عام يحضرها رؤساء الحكومات . ومثل هذه الاجتماعات اذا ما تحولت إلى تقييد منتظم ، يمكنها أن تتناول أكثر المواضيع التي مستتناولها الجمعية العامة إلهاجا ، وأن تتحقق توافق الآراء بشأنها . إن استعراض عمليات الأمم المتحدة نفسها يمكن أن يصبح سمة من سمات هذه الاجتماعات . وبهذه الطريقة ، فإن القادة الذين يحظون بسلطة تسمح لهم باتخاذ القرارات الوطنية سيجلبون هذه السلطة إلى مستوى اتخاذ القرارات الدولية . ولو أردنا أن نضمن فعالية الأمم المتحدة ، لوجب علينا أن نبذل الجهد في تشكيلها . وانتي أحد الأمين العام على أن يعقد في القريب اجتماعا مع مجموعة منيرة من الأشخاص المؤهلين للنظر في امكانية تنفيذ هذا الاقتراح .

إن الطريق إلى المستقبل يمثل بالنسبة لنا نفس الاختيار الذي كان أمم العالم في عام ١٩٤٥ ، وهو اختيار بين الحياة والموت ، ولو أن اتجاهات الماضي هي التي تحدد صورة المستقبل ، فاننا قد نبقى على قيد الحياة ولكننا لن نوفق في بلوغ غايتنا . أما اذا توفر لدينا التعميم الاخلاقي على استعراض أدائنا ، فإنه يمكننا بذلك أن تتقلب على أوجه عجزنا وأن نتوسي من رؤيتنا للأمور . وفي ذلك الحين نتمكن من استكمال معرفتنا بالحكمة التي قد تؤدي بنا إلى عصر السلم والرفاه .

ويتبغي لنا في الأمم المتحدة أن نسعى سعيا حثيثا وأن نعيد التزامنا بـ "إنشاء عالم تسعد فيه البلدان الفنية البلدان النامية ، ولا تستغل فيه الدول الكبيرة الدول الصغيرة" ، حسبما قاله ريتشارد ليفينغستون ببلغة .

ان من يحاول التوصل إلى الحقيقة وتطبيق مبدأ عدم العنف يجد ملاده في تعاليم غوتاما العظيم بودا . ان حياة الملهم الأول وأفكاره كانت دائما مثارة لنا ، فلهذا دعوني أشارك معكم الدعاء التالي : فلتعم كل الكائنات في خير وسعادة .

اصطب السيد ر . بريما داما ، رئيس وزراء جمهورية سريلانكا الاشتراكية
الديمقراطية من المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسانية) : المتكلم التالي السيد سفين ستراي ، وزير الخارجية والمبعوث الخاص لحكومة مملكة السرلويج .

السيد ستراي (السرلويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد تمسّر مؤسسو الأمم المتحدة منظمة عالمية تشيع الوئام بين الدول ، وتحول دون نشوب الحرب من خلال نظام عالمي للأمن الجماعي . لقد أقيمت آليات واتخذت إجراءات مختلفة لتسويه النزاعات بين الدول ، وأعطي مجلس الأمن سلطة تطبيق التدابير العسكرية وغير العسكرية الفرورية ، وأدرجت الأحكام المتعلقة باستخدام هذه السلطة في الميثاق . ولسوء الطالع ، فإن التطورات أثبتت منذ ذلك الحين صعوبة تنفيذ هذه الأهداف والتوقعات . وسرعان ما بدأت الأمم المتحدة تعبر عن الانقسامات القائمة في عالمنا المضطرب .

ولكن من المعروف منذ البداية أن السلم والاستقرار الدوليين يعنيان ما هو أكثر من مجرد غياب المصراعات المسلحة . فهما يتطلبان العدل والظروف الاجتماعية المنصفة للجميع . ونجد هذا الادراك في المادة الأولى من الميثاق التي تقول إن أحد أهداف الأمم المتحدة هو :

"تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك اطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين".

لقد حققت الأمم المتحدة نتائج هامة في هذا السياق في مجالات الصحة والتعليم والعلوم والنقل والاتصالات ورعاية اللاجئين وحملياتهم ورعاية الأطفال وحقوق الإنسان والعلاقات العمالية ، كل ذلك على سبيل المثال لا الحصر . وقد أثبتت تجارب الماضي أن التعاون العالمي ليس بالشيء الذي يفوق قدرة الإنسان . إذ يمكن بحق وضع الحلول العالمية وكفالة تنفيذها .

ولقد عاشت الامم المتحدة وعملت في بيئة اجتماعية سياسية تعرّفت لتأثيرات جذرية وأساسية . وشهدنا في السياق العالمي تغيرات جغرافية سياسية ، وتكنولوجية ، واقتصادية ، واجتماعية ذات أهمية تاريخية . ولقد لعبت المنظمة دوراً هاماً في عملية إنهاء الاستعمار ، وتبور الدول الجديدة ما عدا القليل منها ، بسرعة مكانها الذي تستحقه في هذه المنظمة . وقد أصبحت الامم المتحدة اليوم المكان الطبيعي الذي تعتقد فيه مجموعة الدول اجتماعاتها .

لقد شجع أمينينا العام كل الدول الاعضاء على استخدام الذكرى السنوية الأربعين لإنشاء الامم المتحدة كمناسبة لتجديد إلتزامها بأهداف الميثاق ومقاصده .

ويعني هذا الإلتزام المحدد قبل كل شيء أن تتقيد بالقرارات التي تستخدمها الأجهزة المختصة للأمم المتحدة ، ولاسيما تلك المتعلقة بتسوية النزاعات ملمساً وسياسة السلام والامن الدوليين . إن تأكيل سلطة المنظمة في هذا المجال يعتبر تهديداً لنا جميعاً . ويشير الإلتزام المتعدد أيضاً إلى أننا سوف نمتنع عن إساءة استخدام الأمم المتحدة وأجهزتها من أجل تحقيق مكاسب سياسية قومية قصيرة النظر .

وفي حقبتنا التاريخية المتمسكة بالتكافل السياسي والاقتصادي المتزايد ، والتي أصبح فيها صنع القرار الدولي أكثر معونة وتعتمداً ، يكون لكل الأمم مفيراً وكثيراً صالح في تقوية الأمم المتحدة وجعلها فعالة وقادرة على الاستجابة قدر الإمكان . ذلك تحد لنا جميعاً ، للدول الاعضاء وللأمين العام وموظفيه * .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أجبييو (مالطا) .

ولتحقيق ذلك ، يتعمد علينا أن نبدى جمِيعاً درجة عالية من الواقعية ، ونظامُ
الاحترام والتَّفهُم لوجهات النَّظر المختلفة ، وأن نعمل بروح توفيقية وروح تعاون . ويجب
أن ندرك أن وجهات النَّظر والمجتمعات تختلف من أمة إلى أخرى ، ولن يُستطع أي بلد أن
يزعم أن الحل الذي يطرحه هو الحل المنفرد المُحْبِح . إن تجاهل هذا والإسرار في
المطالب واستهداف ما لا يمكن تحقيقه إنما تعني الدعوة إلى الصراع والمواجهة . وهذا
لن يؤدي إلا إلى الطريق المسدود والـ حالة من الإحباط والمرارة ، بل يفسد نهج
التعاون العالمي ويقوض آلياته .

لقد قدمت حكومة بلدي ، مع حكومات الشمال الأخرى ، عدة اقتراحات وأفكار
لتقوية المنظمة . وقد انصب اهتمامنا ، أولاً وقبل كل شيء ، على مجلس الأمن ومنصب
الأمين العام وذلك لكي يجعل من الأمم المتحدة أداة أكثر فعالية لصيانة السلم والأمن
الدوليين . وتتفق آراؤنا ، بدرجة كبيرة ، مع الآراء التي أعرب عنها الأمين العام في
تقاريره السنوية إلى الجمعية العامة ونحن نؤيد جهوده لتعزيز قدرات منصبه في صيانة
السلم وضع السلم . كما نؤيد زيادة استخدام المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين
العام وكذلك سلطاته بمقتضى المادة ٩٩ من الميثاق التي تخوله القيام بتنبئه مجلس
الأمن إلى أية مسألة يرى أنها قد تهدد السلم والأمن الدوليين . ونحن نحث على اعطاء
الأمين العام قدرات أوسع وأكثر منهجمية من أجل تقصي الحقائق في مناطق النزاعات
المحتملة .

ونحث أعضاء مجلس الأمن أيضاً على الاستمرار في بحث الجوانب الإجرائية
وال موضوعية ل أعمال المجلس . إن البيانات التي القيت في الاجتماع الوزاري للمجلس منذ
أربعة أسابيع جديرة بيان توفر الأسس لاحراز تقدم في الجهود الرامية إلى تحسين عمل
المجلس .

وعلى نفس المنوال ، يمكن للبيانات التي القيت في سياق هذه المناقشة
الاحتفالية ، ان تتيح الفرصة لاعطاء دفعه سياسية ل المسائل الاقتصادية أيضاً - وفي هذا

(السيد ستراي ، الترويج)

السياق ، اطرح على بساط البحث ، اقتراحًا بان يطلب الى الامين العام اعداد تقرير عن الاقتراحات والاراء الكثيرة التي ابديت .. ان هذا التقرير يمكن ان يوفر الاساس لعقد دورة استثنائية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري لاتخاذ اجراءات ملموسة .

ونحن ، مجتمع الامم ، نعيق فترة عسيرة في الشؤون الدولية ، ونمر بتحولات هيكلية رئيسية في الاقتصاد العالمي ، ونشهد تحولات هامة في العلاقات العالمية والإقليمية ، وشورة في التكنولوجيا والاتصالات ، وتهديدات للتوازن البيئي لكوكبنا ، وزيادة في استخدام الارهاب ضد المدنيين الابرياء ، وانا بذلك اتفكر انها اذكر بعض الامثلة على السمات المميزة لعصرنا . ولايمكن حل كثير من مشاكل اليوم الا عن طريق التعاون متعدد الاطراف . وهذا يمثل تحديا امام الامم المتحدة وفرصة لها في آن واحد . ونحن نأمل مخلصين ان تخرج المنظمة من الفترة الحالية من التقسيم والتوحيد بقوة وعزيمة متجددتين . وعلى هذا الاساس واستنادا الى تقسيم اكثرا واقعية من جانب الدول الاعضاء لامكانيات الامم المتحدة وحدودها ، متواصل المنظمة الاضطلاع بدورها الملائم في توليد الافكار ووضع الحلول لكثير من المسائل الملحة المطروحة على جدول الاعمال العالمي . وستبذل حكومة الترويج قصارى جهدها لتعزيز هذا التطور .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو معادة السيد شاه محمد دوست، وزير الخارجية والمبعوث الخاص لرئيس مجلس الثورة لجمهورية افغانستان الديمقراطية .

السيد دوست (افغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): منذ اربعين سنة ، ونتيجة لاضخم جهد بهذه الانسان في مجال الحرب للدفاع عن الحرية والقيم الانسانية ، اجبرت الفاشية الهاتلرية والعسكرية اليابانية على الاستسلام ، وتحقق النصر الكبير ولكن بشمن باهظ هو موت الملايين من البشر والعار الدمار بالآلاف المدن الكبيرة والصغرى والقرى . ان الانبعاث المفجعة للهلاك والدمار اللذين خلفتهما تلك

الحرب اكسبتنا ، في الواقع ، خبرة هزت كياننا ، ولم تترك اي مجال للشك امام المسؤولين انه اذا اريد للانسان ان يعيش في سعادة ، وان تبقى حضارته وانجازاته المادية والروحية وتزدهر ، وجب القضاء تماما على اي احتمال لنشوب حرب اخرى . ومن ذلك الادراك ، جاءت نهاية اقطع محنـة مر بها الانسان، ونشأت الامم المتحدة التي جسد ميثاقها الامـال والتطلعات السامية للبشرية الى عالم اكثـر امنا وافضل للجميع .

ومع ذلك فان الميثاق ، الذى يعتبر اهم وثيقة دولية تمثل المصالح العليا لجميع الدول الاعضاء ، لم ينفذ بالكامل ، ويرجع ذلك الى انعدام الارادة السياسية من جانب الامبرىالية واتجاهها نحو الانفرادية في سعيها لتحقيق مصالحها الذاتية الضيقة عن نحو يتسم بقصر النظر ، وذلك على حساب الدول الأخرى.

وبالرغم من الموقف السلبي للامبرىالية فان الاتجاه العام للحداث في العالم يميل الى تحقيق المثل العليا السامية التي انشئت على اساسها الامم المتحدة . ان ظهور المجتمع الاشتراكي كقلعة حصينة للسلم والتقدم وكنصیر عديد لحركات التحرر الوطني والاجتماعي ، ساعد بدرجة كبيرة في الكفاح من اجل تحقيق اهداف الامم المتحدة .

لقد أسفرت عملية انهاء الاستعمار التي بدأتها الأمم المتحدة منذ ربع قرن مضى عن وضع نهاية للنظام الاستعماري العسكري ، وعن دخول العشرات من الدول الجديدة ذات السيادة في عضوية المنظمة . وقد عزز ذلك دور الأمم المتحدة في الشؤون العالمية باعتبارها هيئة عالمية حقيقة .

ويحرمان الامبرialisـة من فرص تنفيذ سياساتها القائمة على التخويف وإمساء الأرادة ، ساعده حركة بلدان عدم الانحياز الأمم المتحدة في التوصل إلى توافق كبير في الآراء بشأن الكثير من المسائل ذات العلاقة بالأحداث الجارية المطروحة أمام المنظمة . واستطاعت حركة السلام ، التي أصبحت الآن ظاهرة مختصرة في العالم ، أن تزيل الحواجز السياسية والإيديولوجية عن طريق النضال من أجل إنهاء سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح .

ومن المؤسف أن تحتفل بالذكرى السنوية الأربعين لانشاء المنظمة في وقت نرى فيه العالم يتارجح بشكل خطير نتيجة لسياسة المواجهة الشاملة والسباق الجامح للتسليح التي تنتهجها الامبرialisـة ، على حافة هاوية الكارثة النووية التي لا تهدى المدنية كلها فحسب ، بل وتهدد البقاء ذاته لكل مظاهر الحياة على كوكبنا . ولايمكن أن يكون هناك ما هو أبعد من ذلك عن الاحلام والمثل التي كانت تراود الذين وضعوا ميثاق الأمم المتحدة والذين وقعوا عليه .

ويجري الان تصريح الآلاف المؤلفة من الاسلحـة النوـوية الممـيتـة ، التي لها قـوة تدمـيرـية تـفوقـ الى مـلاـئـةـ القـوةـ التـدمـيرـيةـ للـقـبـلـتينـ اللـتـيـنـ اـمـقـطـتـاـ عـلـىـ مـدـيـنـتـيـ هـيـرـوـشـيـماـ وـنـاغـازـاـكـيـ اليـابـانـيـتـيـنـ ، لـتـضـافـ الىـ تـرـسـانـاتـ العـالـمـ الرـهـيبةـ .

وعلاوة على ذلك ، يبدو أن كوكبنا باراضيه ومياهه وجوه لم يعد يكفي لارضاء جنون الامبرialisـة الـاـمـريـكـيـةـ في تـكـدـيسـهاـ المـزـيدـ منـ وـسـائـلـ الـاـبـادـةـ الجـمـاعـيةـ . فـهـنـاكـ الانـ بـالـفـعلـ خـطـطـ لـتـحـوـيلـ الـفـضـاءـ الـخـارـجيـ إـلـىـ تـرـمـانـةـ حـربـيةـ لـلـلـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ . وـخـطـةـ "ـحـربـ الـكـواـكـبـ"ـ لـيـسـ مـبـادـرـةـ دـفـاعـيـةـ بـرـيـئـةـ كـمـاـ يـرـيدـ وـاـسـعـوـهـاـ انـ نـعـتـقـدـ ، وـلـكـنـهاـ تـوـثـلـ طـفـرـةـ فيـ التـسـلـحـ ذاتـ خـطـورـةـ منـقـطـعـةـ النـظـيرـ الـهـدـفـ مـنـهـاـ هوـ تـحـقـيقـ التـفـوقـ الـعـسـكـرـيـ لـلـلـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ .

ان خطة "حرب الكواكب" التي يجرى العمل فيها في مواجهة المقترن السوفياتي بشأن التعاون الدولي في الاستكشاف السلمي للفضاء الخارجي في ظل ظروف عدم تسليحه ، وهي مواجهة اعلانه وقد وزع الاملاحة النووية في أوروبا وقد التجارب على جميع الاملاحة النووية ، وكذلك مقترنه الجدير بالثناء لتحقيق خفض متبادل بنسبة ٥٠ في المائة في عدد القاذفات النووية القادرة على الوصول الى اراضي كل من الطرفين ، خطة من شأنها ان تهدى بما يليغ الخطورة الى سباق التسلح البغيض ، الذي لا ميرر له ، والذى تططلع به الولايات المتحدة طوال العقود الاربعة الماضية .

إن سباق التسلح ، وإن كان أخطر عامل يواجه البشرية ، ليس للأسد المظہر الوحيد للوضع العالمي المتبدى الذى تعمل الأمم المتحدة في ظله . إن السياسة الامبرالية التي تنشط من جنوب شرق آسيا الى جنوب غربي آسيا ومنطقة المحيط الهندي بأسرها ، ومن فلسطين والشرق الأوسط الى الجنوب الإفريقي وناميبيا ، ومن أمريكا الوسطى الى أمريكا اللاتينية كلها ، والتي تلقى العون والحفز في أجزاء معينة من العالم من جانب قوى الهيمنة والعملاء المحليين ، لم تجلب إرادة العماء والدمار فحسب ، بل أنها عطلت أيضاً قدرة الأمم المتحدة على أن تعتمد بالثانية عن المجتمع الدولي تدابير فعالة تهندى الى وضع نهاية للمعدون والاحتلال والى تتحقق الظلم السابقة .

وبالرغم من الانشطة الجديرة بالثناء التي تقوم بها الأمم المتحدة في توفير المساعدة للجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان النامية ، فإن الوضع الاقتصادي العالمي مازال بعيداً عن تحقيق رغبات هذه البلدان . لقد أدى عبء الديون الخارجية وخدمة الديون ، بالإضافة إلى مساواة النظام النقدي الدولي الراهن ، إلى استنزاف الامكانيات المالية المحدودة لتلك البلدان وجعلها غير قادرة على إعادة الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي . ومع ذلك فإن البلدان الرأسمالية المتقدمة مازالت تصارف في الأمم المتحدة إقامة نظام اقتصادي دولي جديد وعادل .

وإذا قارنا حقائق عالمنا الراهن بما قال وتطبعات من وضعوا ميثاق الأمم المتحدة ووقعوا عليه ، فاننا لن نجد صعوبة في إدراك أنه ما زال علينا أن نعمل الكثير من أجل تنفيذ الأحكام القيمة للميثاق .

وفي جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، أدى انتصار ثورة نيسان/أبريل الديمقراطية الوطنية بقيادة حزب الشعب الديمقراطي في أفغانستان إلى تهيئة الظروف الضرورية للتخلص من تركيبة الماضي المقيدة . إن الثورة التي شعبت من ظروف ~~عمر~~
الاقطاع وما قبل الانقطاع المتسمين بقهقهة واستغلال الجماهير ، ومن فشل الطبقات العاكمة في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الملحّة ، ومن الفقر والمرض والامية والجهل وكلها أمور كانت متلازمة بين الشعب الأفغاني ، هذه الثورة حققت نتائج ملموسة في عملية التحول التي طرأت على حياة شعب أفغانستان .

ويجري الان بنجاح تنفيذ المراحل الاخيرة في الاصلاحات الديموقراطية والعادلة في مجال الزراعة والمياه في كل ارجاء بلدنا . وبالرغم من الحرب المدمرة وغير المعلنة ضد افغانستان الشورية ، فقد تجاوز النمو الاقتصادي بالفعل المستويات التي كانت قائدة في السنوات السابقة على الثورة ، وتم الشروع في العشرات من المشاريع الاقتصادية . ومكنت الحملة ضد الامية أكثر من مليون مواطن من تعلم القراءة والكتابة . وجرى التوسيع في المؤسسات التعليمية ، كما زادت خدمات الصحة العامة المجانية .

وكفل النظام الشورى الجديد في ظل القانون الحريات والحقوق الديمocrاطية للأفراد ، والمساواة الكاملة لجميع المواطنين والقبائل والمجموعات العرقية في أفغانستان . كما أمنت الشرعية الديمocrاطية الشورية ، وتراعى بدقة الحرية الكاملة للمعتقدات والشعائر الدينية ، واحترام دين الاسلام الحنيف ، المسجد بشكل مأمون في المبادئ الامامية لجمهورية افغانستان الديمocrاطية ، كما يكفل القانون المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة .

إن مجلس الشعب الاكبر "اللوبياجيرغا" ، الذي انعقد مؤخراً بمشاركة ٣٠٠ من ممثلين الشعب الذين انتخبوا من جميع أنحاء افغانستان ، قد أوضح مرة أخرى الطبيعة الشعبية لدولتنا الثورية . فقد ناقش المجلس في جو ديمقراطي السياسة الداخلية والخارجية للدولة ووافق عليها . وانعقد المجلس الأعلى للقبائل "الجيرغا الاعلى" بمشاركة اكثر من ٣٧٠٠ من ممثلي المناطق القبلية وتناول بالمناقشة المسألة الملحة الخامسة بکفالة امن حدودنا ، واعتمد قرارات بالغة الاممية بشأن مسائل وطنية عديدة وبشأن قضية السلم والأمن .

ولكن للأسف لم نتمكن حتى الان من العمل في سبيل الاهداف النبيلة لشورتنا في ظل ظروف سلبية . لقد أجبرتنا الحرب غير المعلنة التي فرضتها على شعب افغانستان توئي الامبراليية والهيمنة والرجعية في المنطقة على تخصيص موارد بشرية ومالية كبيرة تحتاج إليها بشدة لتحقيق أهدافنا الانسانية السلبية ، وللدفاع عن استقلال بلدنا وسيادته الوطنية وسلماته الاقليمية .

إن اعداء شورتنا بعد كل ما يذلوه من جهود عقيمة ، ليسوا مستعدين حتى الان لمحاولة تفهم الحقيقة . انهم ليسوا مستعدين حتى الان أن يعوا الحقيقة البسيطة المتمثلة في ان العملية الثورية في افغانستان عملية لا رجعة فيها . لقد أثبتت شعب افغانستان الشجاع الذي ولد حراً ، من خلال دفاعه البطولي عن شورته ، انه ما من قوة شريرة على وجه الارض تستطيع جعله يتخل عن الطريق الذي اختاره لتحقيق سعاداته وبسعادة الاجيال المقبلة لlama الانفانية .

وقد يكون من الحكمة ان يتخلى جيراننا الذين اختاروا المواجهة عن منهجهم الخطير وغير المثمر ، وان يستبدلوا بطريق يؤدي الى الامن والاستقرار والسكينة لكل شعوبنا . وينبغي ان تتحل مصالح شعوبهم المقام الاول في تفكيرهم ، وهي مصالح تتحقق بالفضل صورة عن طريق السلم والتعاون بدلا من المواجهة والعدوان .

ويحاول اعداء شعبنا استخدام الامم المتحدة كمحفل للتدخل في الشؤون الداخلية لبلادنا . وينبغي وضع حد فوري لتلك المحاولات العدائية . لقد شاركت جمهورية افغانستان الديمقراطية بصورة مadcية وبناءة في محادثات جنيف ، من خلال وساطة الامين العام للأمم المتحدة وممثله ، لتسهيل التوصل الى تسوية سياسية . ومن المؤكـد ان افضل طريقة لتحقيق تلك التسوية هي من خلال المباحثات المباشرة .

ومن فوق هذه المنصة نود ان نوجه النداء التالي الى جيراننا : دعونا نتنافس في العمل البناء في بناء بلادنا وفي رفع مستوى معيشة شعوبنا . وندعوهم لمواجهة ذلك التحدى والتخلص عن طريق المواجهة الذى لا يؤدي الا الى البؤس وتبديد الموارد الثمينة . فلتتجرّب ذلك المنهج ولنختبر مذاق شماره .

ان ما نحتاجه هو الحكمـة السياسية من قبل الدوائر الحاكمة في البلـدان المجاورة ، ان هذه الحكمـة تفرض عليهم ان يتخلوا عن عـنادهم لصالح المفاوضـات المـadcـية والمـباشرـة التي تستهدـد التـوـمـلـ الى حلـ سيـاسـيـ مـبـكـرـ . ان الحقـ والـعـدـالـةـ فيـ جـانـبـنـاـ . ولـذـلـكـ لاـ نـخـشـ الـجلـوـسـ إـلـىـ مـائـدـةـ الـمـفـاـوضـاتـ . لـمـاـ يـخـشـ الآخـرـونـ الـمـباـشـراتـ المـباـشـرةـ ؟

وتلتزم جمهورية افغانستان الديمقراطية ، باعتبارها بلدا حرا ومستقلا وغير منحاز ، وبحـيـ من حـكمـهاـ المستـقلـ والـحرـ علىـ القـضاـياـ الدـولـيةـ ، التـزـاماـ حـازـماـ بـاهـدـافـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ وـمـقـاصـدـهاـ وـبـقـوـاعـدـ وـمـبـادـئـ مـيـشـاقـهاـ . وجـنـبـاـ إـلـىـ جـنـبـ معـ

(السيد دوست ، افغانستان)

البشرية التقديمية المحبة للسلام سنواصل كفاحنا العادل ضد الامبراليالية والاستعمار والاستعمار الجديد ، والعنصرية بما في ذلك الصهيونية ، والتمييز العنصري والفصل العنصري ، ومن اجل السلام والامن والحرية ونزع السلاح والتعاون بين الامم ، من اجل السلام والتقدم لصالح الجميع ، ومن اجل المداقة بين جميع امم وشعوب العالم .
فلنعمل في ظل الوحدة والتضاعف جهودنا في خدمة قضية السلام . وفي ظل السلام والتعاون السلمي يمكننا ان نعيش ونتعايش . في ظل السلام يمكننا ان نحقق الازدهار والتقدم ونケف مساعدة اجيال المقبلة .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥